

دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة

إعداد الطالب/

تركي راشد حمود الخالدي

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026



إهداء

إلى من أنار الله بهم دربي، ومن كانوا مصدر الحب والدعم والأمل في كل خطوة من خطوات حياتي...

إلى والديَّ العزيزين، عرفانًا بفضلهما، وامتنانًا لما قدماه من عطاءٍ لا ينضب، ودعواتٍ صادقة كانت خير معين لي في مسيرتي العلمية.

إلى أسرتي الكريمة، التي أحاطتني بالمحبة والتشجيع، وكانت سندًا لي في مواجهة التحديات، فكان لوجودهم الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين غرسوا فيَّ حب العلم والبحث، وأضاءوا لي طريق المعرفة بإخلاصهم وعطائهم.

إلى كل طالب علم يسعى للمعرفة، ويؤمن بأن الاجتهاد هو السبيل إلى النجاح والتميز.

إلى كل من قدم لي كلمة دعم، أو نصيحة صادقة، أو دعاءً بظهر الغيب، ولم تسعني الذاكرة لذكر اسمه...

أهدي هذا العمل، راجيًا من الله تعالى أن يجعله علمًا نافعًا، وجهدًا خالصًا لوجهه الكريم.

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ونافعًا للعلم وطلابه.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في إنجاز هذا البحث، وأخص بالشكر أستاذي المشرف، لما قدمه من توجيهات علمية قيمة، وملاحظات بناءة، وتشجيع مستمر كان له بالغ الأثر في إنجاز الدراسة وإخراجها بالصورة المرجوة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، لما بذلوه من جهود علمية ومعرفية أسهمت في إثراء خبراتي الأكاديمية والبحثية، وإلى جميع المحكمين الذين تفضلوا بمراجعة أداة الدراسة وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ساعدت في تطويرها وتعزيز جودتها.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لجميع أفراد عينة الدراسة، الذين أبدوا تعاونًا صادقًا في استكمال الاستبانة، وكان لتفاعلهم دور أساسي في نجاح هذا البحث وتحقيق أهدافه.

وأقدم كذلك بجزيل الشكر إلى أسرتي الكريمة، على دعمهم المتواصل، وصبرهم، وتشجيعهم الدائم طوال فترة إعداد الدراسة، فكانوا خير سند وعون في تجاوز التحديات.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجزي كل من ساهم في هذا العمل خير الجزاء، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع إضافة نافعة للمكتبة العلمية، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية، من خلال قياس إدراك أفراد العينة لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر، ودوره في الحد من البطالة، وأثره على مؤشرات التنمية الاجتماعية، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحدّ من فاعليته. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وتم جمع البيانات باستبانة إلكترونية مكوّنة من (23) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، طُبِّقَت على عيّنة من المعنيين بالاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية. وبلغ عدد الاستجابات الواردة (118) استجابة، صلح منها للتحليل الإحصائي (109) استبانة بنسبة (92.4%)، وقد تمتعت أداة الدراسة بدرجة ثبات مرتفعة إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ الكلي (0.976).

أظهرت النتائج أن مستوى إدراك أفراد العينة لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر جاء مرتفعاً (م=4.03)، وكذلك دوره في الحد من البطالة (م=4.07)، وأثره على مؤشرات التنمية الاجتماعية (م=4.09)، فيما جاء إدراك المعوقات التي تحدّ من فاعلية الاقتصاد الرقمي في الدرجة الأولى وبمستوى مرتفع (م=4.15). وباستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) $\alpha \leq$ لجميع فرضيات الدراسة الأربع، حيث تجاوزت متوسطات جميع الأبعاد القيمة المحايدة للمقياس (3) بفروق دالة إحصائية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي يؤدي دوراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية في الحد من الفقر والبطالة وتعزيز مؤشرات التنمية الاجتماعية في الدول العربية، في مقابل وجود معوقات تقنية وتشريعية ومجتمعية حقيقية تحدّ من تعظيم هذا الأثر، أبرزها ضعف المهارات الرقمية وغياب السياسات الداعمة لريادة الأعمال الرقمية وعدم تكافؤ الوصول إلى الخدمات الرقمية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وبرامج التدريب والتأهيل، وسنّ تشريعات داعمة لحماية البيانات وريادة الأعمال الرقمية، وتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي للفئات الأقل دخلاً.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الفقر، البطالة، التنمية الاجتماعية، الدول العربية.

قائمة المحتويات

ج	إهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المستخلص
و	قائمة المحتويات
ك	قائمة الجداول
م	قائمة الاشكال
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة
5	2.1 مشكلة الدراسة
7	3.1 أهمية الدراسة
8	4.1 أهداف الدراسة
8	5.1 تساؤلات الدراسة
9	6.1 فروض الدراسة
9	7.1 نموذج الدراسة
10	8.1 الدراسات السابقة
12	9.1 المنطلقات النظرية للدراسة
13	10.1 المنهجية وطرق البحث
13	11.1 مصادر البيانات

12.1 أدوات الدراسة.....	14
13.1 حدود الدراسة.....	14
الفصل الثاني: الإطار النظري.....	16
المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي.....	16
2.1.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي.....	16
2.2.1 نشأة وتطور الاقتصاد الرقمي.....	17
2.3.1 أهمية الاقتصاد الرقمي.....	18
2.4.1 أهداف الاقتصاد الرقمي.....	19
2.5.1 خصائص الاقتصاد الرقمي.....	19
2.6.1 مكونات الاقتصاد الرقمي.....	20
2.7.1 متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي.....	21
2.8.1 مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي.....	21
2.9.1 التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي.....	22
2.10.1 الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية التنمية المستدامة.....	23
المبحث الثاني: الفقر.....	23
2.1.2 مفهوم الفقر.....	24
2.2.2 أنواع الفقر.....	24
2.3.2 أسباب الفقر.....	25
2.4.2 خصائص الفقر.....	26

26	2.5.2 مؤشرات قياس الفقر.....
27	2.6.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر.....
27	2.7.2 استراتيجيات الحد من الفقر.....
28	2.8.2 دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر.....
29	المبحث الثالث: البطالة.....
29	2.1.3 مفهوم البطالة.....
30	2.2.3 أنواع البطالة.....
31	2.3.3 أسباب البطالة.....
31	2.4.3 خصائص البطالة.....
32	2.5.3 مؤشرات قياس البطالة.....
32	2.6.3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.....
33	2.7.3 استراتيجيات الحد من البطالة.....
33	2.8.3 دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة.....
35	المبحث الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة.....
35	2.1.4 العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر.....
36	2.2.4 العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والحد من البطالة.....
36	2.3.4 آليات تأثير الاقتصاد الرقمي في خلق فرص العمل.....
37	2.4.4 الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.....
38	2.5.4 الاقتصاد الرقمي والشمول المالي ودوره في مكافحة الفقر.....

38	2.6.4 التجارة الإلكترونية والاقتصاد التشاركي وأثرهما في التشغيل
39	2.7.4 التكنولوجيا المالية (FinTech) ودورها في تحسين مستويات الدخل
39	2.8.4 نموذج يوضح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة
40	خلاصة الفصل
41	الفصل الثالث: المنهجية والتصميم
41	1.3 تمهيد
41	2.3 منهج الدراسة
41	3.3 مجتمع الدراسة وعينتها
51	4.3 أداة الدراسة
52	5.3 ثبات أداة الدراسة
53	6.3 المعالجة الإحصائية
55	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
55	1.4 تمهيد
55	2.4 النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة
60	3.4 اختبار فرضيات الدراسة
65	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
65	1.5 النتائج
66	2.5 مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة
66	3.5 التوصيات

68	Abstract
69	المراجع
74	الملاحق

قائمة الجداول

- جدول 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 42
- جدول 2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة 43
- جدول 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية 44
- جدول 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 45
- جدول 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص 46
- جدول 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي 47
- جدول 7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الرقمي 48
- جدول 8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري الفردي 49
- جدول 9 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى استخدام التقنيات الرقمية 50
- جدول 10 قيم معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لأبعاد أداة الدراسة 53
- جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأبعاد الدراسة 55
- جدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر" 56
- جدول 13 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة" 57
- جدول 14 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية" 58
- جدول 15 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة" 59
- جدول 16 نتائج اختبار معامل الالتواء (Skewness) لأبعاد الدراسة 60
- جدول 17 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لبُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر" (القيمة المحايدة = 3) 61
- جدول 18 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لبُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة" (القيمة المحايدة = 3) 62

جدول 19 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لبُعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية"
(القيمة المحايدة = 3)..... 62

جدول 20 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لبُعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة"
(القيمة المحايدة = 3)..... 63

قائمة الاشكال

- شكل 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 42
- شكل 2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة..... 43
- شكل 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية..... 44
- شكل 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي..... 45
- شكل 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص 46
- شكل 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي 48
- شكل 7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الرقمي 49
- شكل 8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري الفردي 50
- شكل 9 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى استخدام التقنيات الرقمية 51

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات بنیویة عمیقة مست مختلف أنماط الإنتاج والاستهلاك والتواصل الاجتماعي، نتيجة الثورة الرقمية المتسارعة وانتشار تقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وقد أفرزت هذه التحولات نمطاً اقتصادياً جديداً يُعرف بالاقتصاد الرقمي، يقوم على توظيف البيانات والتكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بما يعزز الكفاءة ويرفع معدلات الإنتاجية ويُسرّع وتيرة النمو. ولم يعد الاقتصاد الرقمي مجرد قطاع مستقل، بل أصبح إطاراً شاملاً يعيد تشكيل بنية الاقتصادات الوطنية، ويؤثر في السياسات المالية والنقدية وسوق العمل وأنماط الاستثمار.

في السياق العربي، تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي باعتباره خياراً استراتيجياً لمواجهة التحديات الهيكلية التي تعاني منها العديد من الدول، وعلى رأسها الفقر والبطالة وضعف التنويع الاقتصادي. فمع تراجع الاعتماد الحصري على القطاعات التقليدية، خاصة في الدول الريفية، برزت الحاجة إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وقد أكدت دراسة بدوي (2025) أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية – مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة، وأنظمة الدفع الإلكتروني، ومنصات الخدمات الحكومية الرقمية – كان له أثر مباشر في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2018-2022. إذ ساهمت هذه الاستثمارات في تسهيل اندماج الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد الرسمي، وفتح أسواق جديدة أمام رواد الأعمال، خصوصاً في المناطق النائية والمحرومة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية مكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وخفض تكاليف التشغيل والتسويق، ما انعكس على زيادة الأرباح وتحسين مستويات الدخل. كما ساهمت التجارة الإلكترونية والعمل الحر عبر المنصات الرقمية في خلق فرص عمل مرنة، لا سيما للشباب والنساء، الأمر الذي أدى إلى تقليص معدلات الفقر وتحسين القدرة الشرائية للأسر. ومن ثم، يتضح أن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر تأثيره على مؤشرات النمو الكلي، بل يمتد ليعزز العدالة الاجتماعية من خلال توسيع فرص المشاركة الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، توضح المنشاوي (2024) أن الاقتصاد الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، لما يوفره من بيئة اقتصادية ديناميكية قائمة على الابتكار والمعرفة. فدمج التكنولوجيا الرقمية في قطاع التعليم، على سبيل المثال، يساهم في تحسين جودة العملية التعليمية وتوسيع نطاق الوصول إلى المعرفة عبر التعليم الإلكتروني والمنصات المفتوحة، ما يعزز من رأس المال

البشري ويرفع من قابلية التوظيف. كما أن رقمنة الخدمات العامة تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

أما في مجال الخدمات المالية، فقد لعبت التقنيات المالية الرقمية (FinTech) دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى خدمات الدفع والتحويل والادخار والتمويل عبر الهواتف الذكية. ويسهم ذلك في دمج شرائح واسعة من المجتمع في الدورة الاقتصادية الرسمية، وتقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. كذلك، فإن انتشار منصات التجارة الإلكترونية والحلول الرقمية في سلاسل الإمداد عزز من تنافسية الشركات المحلية، وفتح آفاقاً جديدة للتصدير والوصول إلى الأسواق العالمية.

ومن زاوية سوق العمل، يساهم الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل طبيعة الوظائف المطلوبة، حيث يزداد الطلب على المهارات الرقمية، مثل تحليل البيانات، والبرمجة، والأمن السيبراني، وإدارة المنصات الإلكترونية. وهذا التحول يفرض على الدول العربية تطوير سياساتها التعليمية والتدريبية لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتضمن تأهيل القوى العاملة للوظائف المستقبلية. كما أن دعم ريادة الأعمال الرقمية يشكل أحد المسارات الفعالة لمعالجة البطالة، عبر تمكين الشباب من إنشاء مشاريع مبتكرة ذات تكلفة تأسيس منخفضة نسبياً مقارنة بالمشروعات التقليدية.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، فإن تحقيق الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي يتطلب تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، تشمل تحديث القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، وضمان المنافسة العادلة. كما يستلزم الأمر تقليص الفجوة الرقمية بين الدول العربية نفسها، وبين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة الواحدة، حتى لا يؤدي التحول الرقمي إلى تعميق التفاوت الاجتماعي بدلاً من تقليصه.

أما مصطفى (2022) فقد تناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي من منظور تحليلي مقارنة، مستنداً إلى بيانات عدد من الدول النامية والناشئة، ليؤكد أن التحول الرقمي لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام طويل الأجل. فقد أوضح أن الاقتصاد الرقمي يسهم في رفع الكفاءة الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تسريع تدفق المعلومات، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين إدارة الموارد، وهو ما ينعكس مباشرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وبيّنت الدراسة أن الدول التي اعتمدت استراتيجيات رقمية شاملة ومتكاملة – تشمل تحديث البنية التحتية للاتصالات، وتوسيع نطاق الإنترنت فائق السرعة، وتبني أنظمة الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية – حققت معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول التي تأخرت في هذا المجال. كما أظهرت

النتائج أن الاستثمار في المهارات الرقمية للقوى العاملة، عبر برامج التدريب والتأهيل المستمر، أدى إلى تحسين إنتاجية العمل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأشار مصطفى (2022) إلى أن المنصات الرقمية المتكاملة، سواء في مجال التجارة الإلكترونية أو الخدمات المالية أو الخدمات الحكومية، تسهم في تسهيل بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية، مما يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يعزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى السوق والمنافسة، عبر تقليل الحواجز التقليدية المرتبطة بالموقع الجغرافي أو ارتفاع تكاليف التشغيل.

ومن الجوانب المهمة التي ركزت عليها الدراسة، أن الاقتصاد الرقمي يسهم في خلق أنماط جديدة من فرص العمل، لا سيما في مجالات التكنولوجيا، وتحليل البيانات، والتسويق الرقمي، والخدمات الإلكترونية. وهذه الوظائف غالبًا ما تتميز بمرونة أكبر وإمكانية العمل عن بُعد، مما يوسع دائرة المشاركة الاقتصادية ويخفض معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب. كما أن توسع الاقتصاد الرقمي يفتح المجال أمام الاقتصاد التشاركي والعمل الحر، الأمر الذي يعزز مصادر الدخل المتعددة للأفراد.

كذلك أوضحت الدراسة أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر، حيث يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي إلى تحسين متوسط الدخل الفردي، وزيادة الإيرادات الحكومية، ما يتيح للدولة توجيه مزيد من الموارد إلى برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية. ومن ثم، فإن التأثير التنموي للاقتصاد الرقمي يتجاوز كونه عاملاً تقنياً، ليصبح أداة استراتيجية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد مصطفى (2022) أن نجاح التحول الرقمي يتطلب توافر إطار مؤسسي وتشريعي داعم، يضمن حماية البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحفيز الابتكار، وتوفير بيئة تنافسية عادلة. كما شدد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المبادرات الرقمية، بما يسهم في تسريع عملية التحول وتعظيم عوائده الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، يتضح أن الاقتصاد الرقمي يمثل محركاً هيكلياً للنمو الاقتصادي المستدام، وأن تبني استراتيجيات رقمية متكاملة يسهم في تعزيز الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، وهو ما ينعكس في النهاية على تقليص معدلات الفقر وتحقيق تنمية شاملة قائمة على المعرفة والابتكار.

تتسم خصائص الاقتصاد الرقمي بقدرته على تحقيق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فهو يسهل الربط بين الإنتاج والخدمات، ويحفز على الابتكار وريادة الأعمال، ويوفر أدوات تحليلية تمكن

صانعي القرار من اتخاذ خطوات مستتيرة تستند إلى البيانات. وفي السياق العربي، يشير الواقع إلى أن الاقتصاد الرقمي لا يزال في مراحل النمو والتطور، حيث تواجه بعض الدول تحديات تتعلق بالبنية التحتية، ونقص المهارات الرقمية، وتفاوت الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بين المناطق الحضرية والريفية. ومع ذلك، فإن السياسات المستهدفة للاستثمار في التحول الرقمي قادرة على توفير حلول مستدامة لمشكلات البطالة والفقر، وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتسهيل دخول الشباب إلى سوق العمل (بدوي، 2025؛ المنشاوي، 2024).

تعتبر العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر والبطالة علاقة غير مباشرة، لكنها واضحة الملامح. فزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى توسيع نطاق الأعمال التجارية، وإيجاد منصات للتجارة الإلكترونية، وتطوير الخدمات المالية الرقمية، مما يتيح للفئات الفقيرة والمهمشة الوصول إلى أسواق جديدة، والاندماج في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر فعالية. وتؤكد الدراسات الحديثة أن الاقتصاد الرقمي يسهم أيضًا في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتقديم برامج دعم للفئات الأقل دخلًا، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع (مصطفى، 2022).

علاوة على ذلك، يشير الباحثون إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين مهارات القوى العاملة، إذ يتطلب سوق العمل الحديث معرفة بالتكنولوجيا والقدرة على استخدام الأدوات الرقمية بفاعلية. وهذا بدوره يسهم في تقليل معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، ويعزز فرص المشاركة الفعالة في الاقتصاد. كما أن التحول الرقمي يدعم تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل محركًا أساسيًا لتوفير فرص عمل متنوعة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل (المنشاوي، 2024).

ومن المنظور التنموي، فإن الاقتصاد الرقمي يمثل أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز الشمول الاجتماعي. فتعزيز الاقتصاد الرقمي يتيح للدول العربية تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية، وتطوير الخدمات العامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وتقليل البطالة، ورفع مستوى الدخل العام. ووفقًا لذلك، فإن دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة تمثل ضرورة علمية واقتصادية، بهدف تقديم توصيات فعالة لصانعي القرار والمجتمع الأكاديمي (بدوي، 2025؛ مصطفى، 2022).

بناءً على ما سبق، تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحديات الاقتصادية العالمية، حيث تهدف إلى استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية، من خلال تحليل الدراسات السابقة، ورصد تجارب الدول في مجال الاستثمار الرقمي، وبيان

الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يوضح العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على الإمكانات المتاحة لتوسيع نطاق الوصول إلى الاقتصاد الرقمي، وتعظيم أثره في معالجة مشكلات الفقر والبطالة.

في ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات العربية المعاصرة، وتوفر قاعدة علمية تساهم في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتحول الرقمي. كما أنها تشكل مرجعاً مهماً للباحثين وصانعي السياسات، حيث تقدم رؤية شاملة حول كيفية استغلال الإمكانات الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين مؤشرات الفقر والبطالة في المنطقة العربية (المنشأوي، 2024).

2.1 مشكلة الدراسة

يشهد العالم تحولاً جذرياً نحو الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد أهم ملامح المرحلة الراهنة، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية في تشكيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أفرز هذا التحول أنماطاً جديدة من الإنتاج والعمل والتبادل التجاري، وأسهم في إعادة صياغة مفاهيم النمو والتنمية المستدامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتساع نطاق التحول الرقمي عالمياً، لا تزال الدول العربية تعاني من تحديات هيكلية مزمنة تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهما من أكثر المشكلات إلحاحاً لما لهما من آثار مباشرة على الاستقرار الاجتماعي ومستوى الرفاه الاقتصادي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاقتصاد الرقمي يمتلك إمكانات كبيرة للإسهام في معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق (محمود، 2023).

ورغم هذا الطرح النظري الإيجابي، تكشف الدراسات التطبيقية عن فجوة واضحة بين الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الرقمي وبين الواقع الفعلي في العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية. فقد أوضح الخضري (2023) أن التوسع في التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية لم ينعكس بصورة متوازنة على مختلف الفئات الاجتماعية، حيث لا تزال شرائح واسعة، خصوصاً الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية، تواجه عوائق تتعلق بضعف المهارات الرقمية، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة، وغياب بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال الرقمية. ويؤدي هذا التفاوت في الاستفادة من التحول الرقمي إلى تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من تقليصها، مما يحد من قدرة الاقتصاد الرقمي على تحقيق أثر ملموس في تقليل الفقر والبطالة.

وفي السياق الدولي، تؤكد دراسة Usmanova (2022) أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر ليست علاقة مباشرة وبسيطة، بل تتداخل فيها عوامل متعددة، من أبرزها مستوى التطور المالي وسوق العمل. فقد بينت الدراسة، في سياق أوزبكستان، أن تطور القطاع المالي في ظل الاقتصاد الرقمي يمكن أن يسهم في خفض معدلات الفقر، شريطة أن يترافق مع سياسات فعالة لمعالجة البطالة. وأوضحت النتائج أن البطالة تمثل عاملاً وسيطاً حاسماً في تحديد أثر التحول الرقمي على الفقر؛ فإذا لم يُترجم التوسع الرقمي إلى فرص عمل حقيقية، فإن تأثيره على تقليل الفقر يظل محدوداً. وتكشف هذه النتيجة عن أهمية فهم العلاقة المركبة بين التحول الرقمي، والنمو الاقتصادي، وسوق العمل، ومعدلات الفقر، وهو ما يبرز الحاجة إلى دراسات معمقة في السياق العربي.

كما تشير دراسة Saeed (2025) إلى أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال رفع كفاءة الموارد، وتوسيع نطاق الابتكار، وجذب الاستثمارات، إلا أن تأثيره في خفض البطالة يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية السياسات المصاحبة له. فقد خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى خلق وظائف جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، لكنه في الوقت نفسه قد يحد من بعض الوظائف التقليدية نتيجة الأتمتة والتحول التكنولوجي. وبالتالي، فإن غياب سياسات تدريب وتأهيل فعالة قد يؤدي إلى فجوة بين المهارات المتاحة واحتياجات سوق العمل الرقمي، مما يضعف أثر الاقتصاد الرقمي في تقليل البطالة بشكل مستدام.

ومن زاوية أخرى، تناولت دراسة Idris و Maikomo (2024) أثر الاقتصاد الرقمي على بطالة الشباب في نيجيريا، وأظهرت أن التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يسهم في تقليل بطالة الشباب إذا توافرت بنية تحتية رقمية قوية، وبرامج تدريب متخصصة، ودعم لرواد الأعمال الشباب. إلا أن الدراسة أشارت أيضاً إلى أن ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا قد يحدان من هذا الأثر الإيجابي. وتُبرز هذه النتائج أهمية التركيز على فئة الشباب باعتبارها الأكثر تأثراً بالبطالة والأكثر قدرة في الوقت ذاته على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على العديد من الدول العربية التي تتميز بارتفاع نسبة الشباب ضمن هيكلها السكاني.

وفي ضوء ما سبق، تتجلى مشكلة الدراسة في عدم وضوح الصورة الكاملة للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة في السياق العربي عموماً، والمصري على وجه الخصوص. فعلى الرغم من وجود دراسات تؤكد الدور الإيجابي للاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي (محمود، 2023؛ Saeed, 2025)، وأخرى تبرز أثره المحتمل في خفض البطالة بين الشباب (Idris & Maikomo, 2024)، ودراسات تربط بين التطور المالي والبطالة والفقر في ظل الاقتصاد الرقمي (Usmanova, 2022)، إلا أن هناك نقصاً واضحاً

في الدراسات التي تجمع بين هذه الأبعاد في إطار تحليلي واحد يركز على قياس الأثر المباشر وغير المباشر للاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في الدول العربية.

كما أن الواقع العربي يتسم بخصوصيات اقتصادية واجتماعية، مثل ارتفاع معدلات الاقتصاد غير الرسمي، والتفاوت الإقليمي في التنمية، وضعف الاندماج المالي في بعض الدول، وهي عوامل قد تؤثر في طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والفقر والبطالة. ومن ثم، فإن تعميم نتائج الدراسات الدولية دون مراعاة هذه الخصوصيات قد لا يعكس بدقة طبيعة التأثير في السياق المحلي. ويؤدي هذا القصور المعرفي إلى صعوبة صياغة سياسات رقمية وتنموية تستند إلى أدلة علمية دقيقة، وقادرة على تحقيق أثر ملموس في تقليل الفقر والبطالة.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحليل شامل يوضح مدى فاعلية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة في مصر والدول العربية، من خلال قياس تأثير الاستثمارات التكنولوجية والخدمات الرقمية على خلق فرص العمل، وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة، فضلاً عن تحديد العوائق التي تحول دون استفادة جميع الفئات الاجتماعية من مزايا الاقتصاد الرقمي. إن فهم هذه العلاقة المركبة يمثل ضرورة علمية وعملية، إذ يسهم في توجيه السياسات العامة نحو تعزيز الشمول الرقمي، وتطوير المهارات، ودعم ريادة الأعمال، بما يحقق تنمية اقتصادية أكثر عدالة واستدامة، ويحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية.

3.1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي والعملية للأسباب التالية:

أهمية علمية:

تسهم الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالعلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في السياق العربي والمصري، حيث تقدم رؤية علمية واضحة حول كيفية استثمار التحول الرقمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية عملية:

تساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات والحكومات على تطوير استراتيجيات رقمية فعالة، تركز على توسيع الوصول إلى الخدمات الرقمية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة، بما يساهم في تقليل الفقر والبطالة.

أهمية اجتماعية:

تمكن الدراسة من فهم أثر الاقتصاد الرقمي على جودة الحياة، وتوضح كيفية دمج الفئات الاجتماعية المختلفة في النشاط الاقتصادي الرقمي، بما يعزز الشمول الاجتماعي ويقلل من التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية.

أهمية مستقبلية:

توفر الدراسة قاعدة علمية لإعداد برامج تنمية مستدامة تركز على التحول الرقمي، وتقدم مؤشرات قابلة للقياس لتقييم فعالية السياسات الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة: هو التعرف على دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في مصر والدول العربية، مع التركيز على الآليات التي يساهم من خلالها التحول الرقمي في خلق فرص عمل وتحسين الدخل الفردي.
2. تقييم أثر الاستثمار الرقمي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبيان كيفية ارتباط ذلك بتقليل الفقر والبطالة.
3. تحديد العوائق والتحديات التي تواجه توسيع نطاق الاقتصاد الرقمي، وخاصة فيما يتعلق بالوصول غير المتكافئ للخدمات الرقمية بين الفئات المختلفة والمناطق الجغرافية.
4. تقديم توصيات عملية لزيادة فاعلية الاقتصاد الرقمي في معالجة مشكلات البطالة والفقر، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

5.1 تساؤلات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة التساؤلات البحثية التالية:

1. ما مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر في مصر والدول العربية؟
2. كيف يسهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة؟
3. ما العلاقة بين النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ومؤشرات التنمية الاجتماعية؟
4. ما أبرز التحديات التي تعيق توسيع نطاق الوصول إلى الاقتصاد الرقمي وتحقيق أثره في الحد من الفقر والبطالة؟

6.1 فروض الدراسة

- هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات تقليل الفقر، بحيث يؤدي الاستثمار الرقمي إلى تحسين الدخل وتحقيق الشمول الاقتصادي.
- يسهم الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الدول العربية.
- يرتبط النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات التنمية الاجتماعية، مما يعزز جودة الحياة ويقلل التفاوتات الاقتصادية بين الفئات المختلفة.
- توجد مجموعة من العوائق التكنولوجية والاجتماعية التي تحد من فعالية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة، بما في ذلك نقص المهارات الرقمية وعدم التكافؤ في الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

7.1 نموذج الدراسة

- يهدف هذا النموذج إلى دراسة دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية
- المتغير المستقل: الاقتصاد الرقمي
- المتغير التابع: معدلات الفقر والبطالة

8.1 الدراسات السابقة

دراسة (بدوي، 2025)، بعنوان: "أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة 2022-2018"

اتجهت معظم دول العالم لاستخدام الاستثمار الرقمي كأحد أوجه التحول الرقمي في مجال الاقتصاد. وعليه اهتمت العديد من الدراسات بتحليل الاستثمار الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، إلا أنه لم يكن هناك عدد كافٍ من الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية، باستخدام بيانات مجمعة (Panel data) لعدد 22 دولة عربية خلال الفترة 2022-2018، وتحليلها عبر نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين الاستثمار الرقمي والفقر، مما يعني أن توفير الاستثمار الرقمي يساعد على تقليل دائرة الفقر في الدول العربية، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز هذا الأثر.

دراسة (المنشاوي، 2024)، بعنوان: "دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي"

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل واقع ومستوى تقدم الاقتصاد الرقمي في الدول العربية وانعكاساته على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي في المنطقة. وأظهرت النتائج أنه بالرغم من التقدم الكبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتحسين الخدمات، فإن الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في معظم الدول العربية لا يزال ضعيفاً بسبب محدودية نواتج المعرفة والتكنولوجيا وضعف مساهمة الصناعات المتوسطة وعالية التقنية في الناتج المحلي الإجمالي، مما حد من تأثيره الفعلي على التنمية المستدامة.

دراسة (مصطفى، 2022)، بعنوان: "دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي"

استعرضت الدراسة تطور الاقتصاد الرقمي منذ التسعينيات ودوره في زيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية من خلال تقليل التكلفة واختصار الوقت وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة المنافسة بين المؤسسات. كما تناولت ظهور تقنيات الثورة الصناعية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية. وأوضحت الدراسة أن التحول الرقمي ساهم في توفير فرص عمل للشباب وتعزيز النمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على جهود الحكومة المصرية في تهيئة البيئة التشريعية والبنية التحتية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030 والنمو المستهدف.

دراسة (محمود، 2023)، بعنوان: "الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية الاجتماعية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة حالة لمواقع التسويق الإلكتروني وأصحاب المتاجر الإلكترونية بمحافظة دمياط. وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تحسين الصحة والخدمات العامة وتطوير البنية التحتية للمجتمع، كما يساعد في تعزيز ميزانية الدولة لدعم المناطق المحرومة، مع تقديم مقترحات لتعزيز دوره مثل تفعيل قوانين حماية المستهلك وربط المدارس الذكية بالاقتصاد الرقمي وتقنين منافذ البيع الإلكترونية.

دراسة (الخضري، 2023)، بعنوان: "الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"

استهدفت الدراسة التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي في مصر وأهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتأثيره على النمو الاقتصادي، مع دراسة التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج تأثيرًا طرديًا لكل من عدد مشتركين الإنترنت والهاتف المحمول على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، مع توصيات لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتوسيع شبكة الإنترنت، وزيادة الوعي بالتكنولوجيا، وتسهيل الوصول للخدمات الحكومية والتعليمية والتجارية عبر الإنترنت.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)، التي تعتبر الأفراد ومهاراتهم ومعارفهم موارد اقتصادية أساسية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفقًا لـ Auerbach and Green (2025)، توفر النظرية إطارًا لفهم العلاقة بين الاستثمار في قدرات الأفراد والنمو الاقتصادي، حيث يُنظر إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات الرقمية كأدوات أساسية لزيادة إنتاجية الأفراد وكفاءتهم في سوق العمل. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح الاستثمار في المهارات الرقمية أحد أهم أشكال رأس المال البشري، إذ يمكّن الأفراد من الاندماج في سوق العمل الرقمي، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تقليل معدلات الفقر والبطالة، مع تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

كما يشير Edeji (2024) إلى أن النظرية ترتبط بالجانب الاقتصادي للتعليم والمهارات، حيث يتم تفسير الهدف الأساسي من التعليم والتدريب على أنه رفع كفاءة القوى العاملة وتعزيز قدرتها على توليد القيمة

الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يمثل التحول الرقمي آلية فعالة لتعظيم فوائد رأس المال البشري، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى فرص التعلم والعمل عن بعد، واستخدام المنصات الرقمية في تحسين الدخل والخدمات الاجتماعية. ويتيح هذا الإطار النظري فهم كيفية مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة، وخفض الفقر، وتقليل البطالة، مع دعم الشمول الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

10.1 المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لفهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات الفقر والبطالة في الدول العربية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. ويتيح هذا المنهج وصف واقع الاقتصاد الرقمي من خلال رصد أهم مؤشرات التحول الرقمي مثل عدد مشتركى الإنترنت، وانتشار الهواتف المحمولة، واستثمارات البنية التحتية الرقمية، وربط هذه المؤشرات بمعدلات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية. كما يتم تحليل نتائج الدراسات السابقة لتسليط الضوء على دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاجتماعية وتحقيق الشمول الاقتصادي.

11.1 مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات، هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية، وذلك بهدف توفير معلومات دقيقة وشاملة تساهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وتمثلت البيانات الأولية في البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً من أفراد عينة الدراسة باستخدام استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، بالاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة. وقد تضمنت الاستبانة مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد الاقتصاد الرقمي ودوره في الحد من معدلات الفقر والبطالة، وتم تصميمها وفق مقياس ليكرت الخماسي، بما يتيح الحصول على بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

أما البيانات الثانوية فقد تم الحصول عليها من خلال مراجعة الكتب والمراجع العلمية، والدراسات والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على التقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية العربية المختصة

بالاقتصاد وسوق العمل. وقد أسهمت هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة، وصياغة فرضياتها، وتفسير النتائج في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات العلمية والدراسات السابقة.

12.1 أدوات الدراسة

في هذه الدراسة، سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من المستجيبين في الدول العربية، مع التركيز على مصر كمجال تطبيقي. وسيتم تصميم الاستبيان لقياس عدة أبعاد مرتبطة بالاقتصاد الرقمي، تشمل:

- مؤشرات الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية: مثل استخدام الإنترنت، الهواتف المحمولة، والمنصات الرقمية.
 - تأثير الاقتصاد الرقمي على فرص العمل: مدى مساهمة الخدمات الرقمية في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.
 - أثر الاقتصاد الرقمي على مستوى المعيشة والفقر: تقييم الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تحسين الدخل وجودة الحياة.
 - العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي: مثل نقص المهارات الرقمية، ضعف البنية التحتية، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الرقمية.
- وسيتم تحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليل الكمي، بالإضافة إلى ربط النتائج بالدراسات السابقة لتفسير العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي.

13.1 حدود الدراسة

- **الحد الزمني:** ستركز الدراسة على الفصل الدراسي الثاني 2026، لتقييم أثر التحول الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في الوقت الراهن.
- **الحد المكاني:** ستشمل الدراسة عددًا من الدول العربية، مع التركيز على مصر كنموذج تطبيقي.

- **الحد المفاهيمي:** ستقتصر الدراسة على العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة، مع مراعاة بعض المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، دون التطرق لجميع أبعاد الاقتصاد الرقمي.

- **الحد المنهجي:** ستعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، مع إمكانية دعم النتائج بالتحليل الوثائقي ومراجعة الدراسات السابقة، دون إجراء تجارب ميدانية إضافية أو بيانات حكومية مفصلة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال أربعة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول الاقتصاد الرقمي من حيث مفهومه ونشأته وأهميته وأهدافه وخصائصه ومكوناته ومتطلبات التحول نحوه ومؤشرات قياسه والتحديات التي تواجهه وعلاقته برؤية التنمية المستدامة. ويتناول المبحث الثاني متغير الفقر من حيث مفهومه وأنواعه وأسبابه وخصائصه ومؤشرات قياسه وآثاره واستراتيجيات الحد منه ودور الاقتصاد الرقمي في ذلك. ويتناول المبحث الثالث متغير البطالة على النحو ذاته. أما المبحث الرابع فيتناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة من الناحية النظرية، وآليات هذا التأثير، وصولاً إلى نموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي

يتناول هذا المبحث متغير الدراسة المستقل المتمثل في الاقتصاد الرقمي، من خلال استعراض تحليلي لأدبياته النظرية، بدءاً من مفهومه ونشأته وتطوره التاريخي، مروراً بأهميته وأهدافه وخصائصه ومكوناته ومتطلبات التحول نحوه ومؤشرات قياسه، وانتهاءً بالتحديات التي تواجهه وموقعه ضمن رؤية التنمية المستدامة، بما يؤسس لفهم نظري متكامل لهذا المتغير قبل الانتقال إلى تناول علاقته بمتغيري الفقر والبطالة في المباحث اللاحقة.

2.1.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي

يُعدّ مفهوم الاقتصاد الرقمي من المفاهيم الحديثة نسبياً التي ارتبط ظهورها بالثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، ويشير في مضمونه العام إلى مجمل الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في إنتاجها وتبادلها واستهلاكها على التقنيات الرقمية والبيانات والشبكات الإلكترونية. وقد تناولت قاسم ونديم وعاشور (2022) مفهوم الاقتصاد الرقمي بوصفه ذلك النمط من النشاط الاقتصادي الذي تتكامل فيه التقنيات الرقمية مع مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، بحيث تصبح البيانات الرقمية والمعلومات مورداً اقتصادياً رئيسياً موازياً لعناصر الإنتاج التقليدية كرأس المال والعمل والأرض.

ومن زاوية أخرى، ربط بدر الدين (2021) مفهوم الاقتصاد الرقمي بمنظومة الحكومة الإلكترونية، إذ يرى أن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على القطاع الخاص والأنشطة التجارية الإلكترونية، بل يمتد ليشمل تحول الأجهزة الحكومية نفسها نحو تقديم خدماتها إلكترونياً، بما يرسّخ مفهوماً أشمل للاقتصاد الرقمي بوصفه منظومة متكاملة تجمع بين القطاعين العام والخاص. ويلاحظ من استعراض التعريفات المختلفة أن

ثمة قواسم مشتركة بينها، أبرزها الاعتماد على البنية التحتية الرقمية، وتوظيف البيانات كأصل اقتصادي، والانفتاح على الأسواق العالمية عبر الشبكة العنكبوتية، وهو ما يميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي القائم على التبادل المادي المباشر.

وعليه، يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي يمثل تحولاً نوعياً في بنية النشاط الاقتصادي، ينتقل بمقتضاه الفعل الاقتصادي من الفضاء المادي إلى الفضاء الرقمي، مع الاحتفاظ بالغايات الاقتصادية ذاتها المتمثلة في تعظيم الإنتاجية وتحقيق الرفاه، غير أن الوسائل والأدوات المستخدمة تتغير جذرياً لتشمل المنصات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وسلاسل الكتل، وهي أدوات تعيد تشكيل العلاقة بين المنتج والمستهلك وتقلص المسافة الزمنية والمكانية بينهما.

ويُلاحظ أن مسار هذا التطور لم يكن خطياً منتظماً في جميع دول العالم، إذ تفاوتت سرعة الانتقال بين مراحله تبعاً لمستوى الجاهزية التقنية والمؤسسية لكل دولة، بحيث سبقت الاقتصادات المتقدمة نظيراتها النامية بعقد كامل أو أكثر في تبني كل مرحلة من مراحل هذا التحول، وهو تفاوت لا يزال يشكل أحد محددات الفجوة الرقمية العالمية الراهنة.

2.2.1 نشأة وتطور الاقتصاد الرقمي

ترتبط نشأة مفهوم الاقتصاد الرقمي بالتطورات التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ تسعينيات القرن الماضي، حين بدأت شبكة الإنترنت في الانتشار التجاري الواسع، وظهرت أولى تطبيقات التجارة الإلكترونية. وقد أشارت دراسة مصطفى (2022) إلى أن الاقتصاد الرقمي تطور بشكل متسارع منذ التسعينيات، مروراً بمراحل متعاقبة من النمو التقني، بدءاً من الاتصال الشبكي الأساسي، وصولاً إلى ظهور تقنيات الثورة الصناعية الجديدة كالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية، وهي تقنيات أسهمت في رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية من خلال خفض التكلفة واختصار الوقت وتحسين إنتاجية العمالة.

وفي السياق العربي، فإن التحول نحو الاقتصاد الرقمي جاء متأخراً نسبياً عن نظيره في الاقتصادات المتقدمة، إذ تباينت وتيرة هذا التحول من دولة عربية إلى أخرى تبعاً لمستوى البنية التحتية الرقمية والسياسات الحكومية الداعمة. وقد بيّنت دراسة الخضري (2023) أن مصر شهدت في العقد الأخير توسعاً ملحوظاً في مؤشرات الاقتصاد الرقمي، خصوصاً في عدد مشتركين الإنترنت والهاتف المحمول، وهو ما انعكس تدريجياً على الناتج المحلي الإجمالي. كما أكدت دراسة قبائلي (2025) أن الجزائر، كنموذج آخر من الدول العربية، شهدت تطوراً في متغيرات الاقتصاد الكلي مرتبطاً بمسار التحول الرقمي خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2024، وإن ظل هذا التطور دون المستوى المأمول مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة.

ويمكن تلخيص مسار تطور الاقتصاد الرقمي في أربع مراحل متداخلة: مرحلة تأسيسية ارتبطت بانتشار الحواسيب الشخصية وشبكة الإنترنت، تلتها مرحلة نمو التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية في مطلع الألفية، ثم مرحلة الانتشار الواسع للهواتف الذكية والتطبيقات المحمولة، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تتسم بتكامل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهي المرحلة التي تشهدها الدول العربية حاليًا بدرجات متفاوتة من النضج الرقمي.

وتزداد أهمية الاقتصاد الرقمي في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية، إذ أثبتت تجربة جائحة كورونا مدى قدرة الأدوات الرقمية على ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والصحية في ظل قيود التباعد الجسدي، بما رسّخ قناعة صناع القرار في مختلف الدول، ومنها الدول العربية، بضرورة الإسراع في وتيرة التحول الرقمي كخيار استراتيجي لا رجعة عنه وليس مجرد اتجاه تقني عابر.

2.3.1 أهمية الاقتصاد الرقمي

تتجلى أهمية الاقتصاد الرقمي في قدرته على إعادة تشكيل بنية النشاط الاقتصادي بما يرفع من كفاءته وتنافسيته. وقد أكدت دراسة إسماعيل وأحمد (2021) أن الاقتصاد الرقمي يمثل أحد أهم الروافد التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي المعاصر، نظرًا لفاعليته في خفض تكاليف المعاملات، وتسريع تدفق المعلومات، وتوسيع نطاق الأسواق ليتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، بما يمنح المنشآت الصغيرة فرصة المنافسة على المستوى الدولي أسوة بالشركات الكبرى.

وعلى المستوى الاجتماعي، تبرز أهمية الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، إذ بيّنت دراسة بدران (2020) أن الاقتصاد الرقمي والمعرفي يسهمان بشكل مباشر في رفع مساهمة القطاعات كثيفة المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في مصر. كما تتضح أهمية الاقتصاد الرقمي في الدول النامية بصورة خاصة، إذ يمثل مسارًا بديلًا لتجاوز بعض الاختناقات الهيكلية التقليدية التي تحد من النمو، من خلال تمكين فئات واسعة من السكان، وبخاصة في المناطق النائية، من الاندماج في النشاط الاقتصادي دون الحاجة إلى بنية مادية مكلفة.

وتكتسب أهمية الاقتصاد الرقمي بعدًا إضافيًا في السياق العربي والمصري تحديدًا، إذ تشير دراسة الخضري (2023) إلى أن التوسع في مؤشرات الاقتصاد الرقمي كعدد مستخدمي الإنترنت والهاتف المحمول يرتبط طرديًا بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، مما يعكس أهمية الاستمرار في تعزيز الاستثمار الرقمي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة والمقبلة.

وتتكامل هذه الأهداف فيما بينها لتشكل منظومة متجانسة، إذ لا يمكن تحقيق هدف رفع الإنتاجية دون توافر بنية تحتية رقمية ملائمة، كما لا يمكن تحقيق هدف الشمول المالي دون إطار تشريعي يحمي المتعاملين ويشجعهم على الثقة في القنوات الرقمية الجديدة، وهو ما يفسر ضرورة تبني مقاربة شمولية ومتكاملة عند صياغة استراتيجيات التحول الرقمي على المستوى الوطني.

2.4.1 أهداف الاقتصاد الرقمي

يسعى الاقتصاد الرقمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، يأتي في مقدمتها رفع كفاءة استخدام الموارد وتعظيم الإنتاجية عبر التقنيات الرقمية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أسواق أوسع. وقد أشارت دراسة معروف (2025)، في سياق مقارنتها بين مصر وماليزيا، إلى أن الدول التي تتبنى استراتيجيات رقمية واضحة الأهداف تتمكن من تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ربط الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الرقمي بأهداف اجتماعية كالححد من الفقر وتوفير فرص العمل.

كما يستهدف الاقتصاد الرقمي تعزيز الشفافية والحوكمة، من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى صيغة إلكترونية تقلل من التدخل البشري المباشر وتحد من فرص الفساد الإداري، وهو ما أكدته دراسة بدر الدين (2021) في تناولها للحكومة الإلكترونية بوصفها أحد أهداف الاقتصاد الرقمي الجوهري. وإلى جانب ذلك، يهدف الاقتصاد الرقمي إلى تحقيق الشمول المالي والاجتماعي، عبر تمكين الفئات المهمشة وغير المتعاملة مع القطاع المصرفي التقليدي من الوصول إلى الخدمات المالية والاقتصادية، بما يسهم في النهاية في تحقيق عدالة اقتصادية أوسع بين مختلف شرائح المجتمع.

وتنعكس هذه الخصائص مجتمعة على طبيعة المنافسة في الاقتصاد الرقمي، إذ تميل الأسواق الرقمية إلى نمط «الفائز يأخذ كل شيء» (Winner-Takes-All) نتيجة أثر الشبكة وانخفاض التكلفة الحدية للتوسع، بما يفرض تحديات تنظيمية جديدة تتعلق بالحفاظ على تنافسية الأسواق الرقمية ومنع احتكارها من قبل عدد محدود من المنصات الكبرى، وهي إشكالية باتت تشغل الجهات التنظيمية في مختلف دول العالم.

2.5.1 خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن النمط الاقتصادي التقليدي، ولعل أبرزها اللامادية، إذ تعتمد كثير من مخرجاته على أصول غير ملموسة كالبيانات والبرمجيات والمعرفة الرقمية بدلاً من السلع المادية. وقد بينت دراسة قاسم ونديم وعاشور (2022) أن من أبرز خصائص الاقتصاد الرقمي

أيضًا السرعة الفائقة في تنفيذ المعاملات وتبادل المعلومات، إضافة إلى قابليته للتوسع (Scalability) بتكلفة هامشية منخفضة، بخلاف الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي ترتبط تكلفتها بشكل وثيق بحجم الإنتاج.

ومن الخصائص الجوهرية الأخرى للاقتصاد الرقمي طابعه الشبكي والعالمي، إذ لا تقيده الحدود الجغرافية للدول، فضلًا عن اعتماده الكبير على أثر الشبكة (Network Effect)، الذي تزداد بمقتضاه قيمة المنصة أو الخدمة الرقمية كلما ازداد عدد مستخدميها. كما يتسم الاقتصاد الرقمي بخاصية إزالة الوسيطة (Disintermediation)، من خلال ربط المنتج بالمستهلك مباشرة عبر المنصات الرقمية، وبخاصية التخصيص (Personalization)، إذ تتيح تقنيات تحليل البيانات الضخمة تصميم منتجات وخدمات مصممة خصيصًا لتفضيلات كل مستخدم على حدة، بما يرفع من كفاءة السوق ويحسن من تجربة المستهلك.

وتتفاعل هذه المكونات فيما بينها بصورة تكاملية، إذ تعتمد التجارة الإلكترونية على منظومة الدفع الرقمي، كما تعتمد الحكومة الإلكترونية على البنية التحتية ذاتها التي تقوم عليها المنصات التجارية، بحيث يصعب فصل هذه المكونات عن بعضها من الناحية العملية، وإن كان تناولها بشكل منفصل تحليليًا يساعد على فهم أدق لطبيعة كل مكون ومتطلبات تطويره على حدة.

2.6.1 مكونات الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من العناصر المتكاملة، يأتي في مقدمتها البنية التحتية الرقمية من شبكات اتصال وإنترنت ومراكز بيانات، باعتبارها الأساس المادي الذي تقوم عليه سائر الأنشطة الرقمية الأخرى. ويأتي في مقدمة هذه المكونات أيضًا التجارة الإلكترونية، التي تناولتها دراسة الشبيلات (2024) بوصفها أحد أبرز تطبيقات الاقتصاد الرقمي، من خلال تمكين عمليات البيع والشراء عبر المنصات الإلكترونية دون الحاجة إلى وجود مادي للمتعاملين.

ويمثل قطاع الخدمات المالية الرقمية (FinTech) مكونًا رئيسيًا آخر للاقتصاد الرقمي، بما يشمل من محافظ إلكترونية وتطبيقات دفع وتحويل رقمية، وقد تناولت دراسة الخياط والنمرات والمولى (2021) العملات المشفرة بوصفها أحد أحدث مكونات هذا القطاع وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي الأوسع، باعتبارها أصولًا رقمية لامركزية تعيد تشكيل مفاهيم النقود والتحويلات المالية التقليدية. كما تُعدّ الحكومة الإلكترونية أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي، وفق ما تناولته دراسة بدر الدين (2021)، إلى جانب منصات الاقتصاد التشاركي وتطبيقاته الإدارية التي تناولتها دراسة بن صالح (2024) في سياق الإدارة المغربية، وصولًا إلى قطاعات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية التي تمثل الطبقة التقنية المتقدمة لمكونات الاقتصاد الرقمي المعاصر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتطلبات تتفاعل فيما بينها بصورة تراكمية، إذ إن توافر البنية التحتية دون وجود كوادر مؤهلة لاستثمارها يُفرض عملية التحول الرقمي من مضمونها الفعلي، كما أن توافر الكوادر المؤهلة دون إطار تشريعي داعم قد يدفعها إلى الهجرة نحو أسواق عمل رقمية أكثر جاذبية خارج الدولة، وهو ما يستدعي تبني مقاربة متكاملة تراعي هذا التفاعل بين مختلف المتطلبات.

2.7.1 متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي

يتطلب التحول الناجح نحو الاقتصاد الرقمي توافر جملة من المقومات المتكاملة، يأتي في مقدمتها البنية التحتية التقنية الملائمة من شبكات اتصال عالية السرعة وأنظمة دفع إلكتروني آمنة، إلى جانب وجود إطار تشريعي وتنظيمي داعم ينظم المعاملات الرقمية ويحمي البيانات والخصوصية، ويحفز في الوقت ذاته الاستثمار في القطاع الرقمي. ولا يقل عن ذلك أهمية توافر الإرادة السياسية والدعم المؤسسي لعملية التحول، بما يضمن تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص.

ومن أبرز متطلبات التحول الرقمي أيضًا توافر الكوادر البشرية المؤهلة رقميًا، وهو ما تناولته دراسة شكرين (2021) بعنوان مهارات شغل وظائف الاقتصاد الرقمي، إذ أكدت أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر يفرض حتمية تكيف القوى العاملة مع متطلبات المهارات الرقمية الجديدة، من برمجة وتحليل بيانات وتسويق رقمي، وأن غياب هذا التكيف يمثل عائقًا جوهريًا أمام استكمال مسار التحول الرقمي. وعليه، فإن الاستثمار في التعليم والتدريب التقني يمثل ركيزة لا غنى عنها لضمان توافر الكفاءات القادرة على قيادة هذا التحول ومواكبته.

ويكتسب توحيد منهجية قياس هذه المؤشرات أهمية خاصة لأغراض المقارنة الدولية وتتبع التقدم عبر الزمن، وهو ما تسعى إليه منظمات دولية متخصصة من خلال إصدار تقارير دورية تصنف الدول وفق مستوى جاهزيتها الرقمية، بما يوفر لصناع القرار في الدول العربية أداة مرجعية لتقييم موقعهم النسبي وتحديد أولويات الاستثمار الرقمي المستقبلي بناءً على مقارنات موضوعية وقابلة للقياس.

2.8.1 مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

تعتمد عملية قياس مستوى تطور الاقتصاد الرقمي في أي دولة على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من أبرزها نسبة انتشار الإنترنت وعدد مستخدمي الهاتف المحمول وخدمات الجيل الرابع والخامس، ونسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تناولت دراسة قاسم ونديم وعاشور (2022) هذه المؤشرات بشكل تفصيلي في إطار تناولها لمفهوم الاقتصاد

الرقمي وأنواعه ومؤشرات قياسه، مؤكدة أن تعدد هذه المؤشرات يعكس الطبيعة المركبة والمتعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي، بما يستدعي استخدام مؤشرات مركبة بدلاً من الاعتماد على مؤشر واحد.

وعلى المستوى الإقليمي، أظهرت دراسة قبائلي (2025) أن قياس الأثر الاقتصادي الكلي للاقتصاد الرقمي في الدول العربية، كالجائر، يستلزم رصد مؤشرات إضافية كحجم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وحجم التجارة الإلكترونية، ونسبة الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً، وذلك ضمن نموذج قياسي زمني يمتد لعدة عقود لرصد التغير التراكمي في هذه المؤشرات وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو والتضخم والعمالة.

وتُضاف إلى ما سبق تحديات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، منها اتساع الفجوة الرقمية بين الفئات العمرية والاجتماعية المختلفة، إذ لا يزال كبار السن وذوو الدخل المحدود وسكان المناطق النائية أقل استفادة من مزايا الاقتصاد الرقمي مقارنة بالفئات الشابة والحضرية، فضلاً عن تحدي استدامة الوظائف الرقمية المستحدثة في ظل التسارع المستمر للتطور التقني، الذي قد يجعل بعض المهارات المكتسبة حديثاً عرضة للتقادم السريع.

2.9.1 التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، فإنه يواجه مجموعة من التحديات الجوهرية التي قد تحد من فاعليته إن لم تتم معالجتها. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ما تناولته دراسة أدبوب ولسبع (2025) بعنوان مخاطر الاقتصاد الرقمي: التحديات الأمنية والخصوصية، إذ بيّنت الدراسة أن اتساع نطاق المعاملات الرقمية يرافقه تصاعد في المخاطر السيبرانية وانتهاكات البيانات الشخصية، وضعف بعض الأطر التشريعية في مواكبة هذا التوسع، بما يهدد ثقة الأفراد والمؤسسات في المعاملات الرقمية.

ويمثل التفاوت في البنية التحتية الرقمية تحدياً إضافياً، إذ بيّنت دراسة الخصري (2023) أن ثمة فجوة رقمية واضحة بين المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة الواحدة، وبين الدول العربية بعضها ببعض، وهو ما يحد من تحقيق الاستفادة المتكافئة من مزايا الاقتصاد الرقمي. كما تطرقت دراسة Skiter وزملاؤه (2021) إلى ما أسمته الفقر المؤسسي (Institutional Poverty) بوصفه أحد أخطر التهديدات التي تواجه الاقتصاد الرقمي، ويتمثل في ضعف المؤسسات الرقابية والتنظيمية القادرة على إدارة التحول الرقمي بكفاءة، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد الرقمي على تحقيق أثره التنموي الكامل، خاصة في الدول النامية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة علاقة تبادلية وليست أحادية الاتجاه، إذ يسهم الاقتصاد الرقمي في دفع عجلة التنمية المستدامة من جهة، بينما تمثل بيئة التنمية

المستدامة الداعمة، من بنية تحتية وسياسات مؤسسية، شرطاً لازماً لنجاح التحول الرقمي ذاته من جهة أخرى، وهي علاقة تكاملية تستدعي تبني رؤية استراتيجية موحدة تجمع بين المسارين بدلاً من التعامل معهما كمسارين منفصلين.

2.10.1 الاقتصاد الرقمي في ضوء رؤية التنمية المستدامة

يرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطاً وثيقاً بأجندة التنمية المستدامة 2030، بوصفه أداة تمكينية لتحقيق كثير من أهدافها، وبخاصة الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وقد أكدت دراسة المنشاوي (2024) أن الاقتصاد الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال ما يوفره من بيئة اقتصادية ديناميكية قائمة على الابتكار والمعرفة، وإن كان أثره الفعلي في كثير من الدول العربية لا يزال دون المستوى المأمول بسبب محدودية نواتج المعرفة والتكنولوجيا.

وفي السياق ذاته، تناولت دراسة القب (2025) أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي على تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين، مؤكدة أن تطور هذه المؤشرات ينعكس بصورة مباشرة على مستويات التنمية المستدامة، بخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. كما قدمت دراسة معروف (2025) رؤية مقارنة بين تجربتي مصر وماليزيا في توظيف الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة، خلصت من خلالها إلى أن نجاح هذا التوظيف يتوقف على مدى تكامل السياسات الرقمية مع الخطط التنموية الوطنية الشاملة. وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Youssef (2022) من أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال ترشيد استهلاك الموارد وخفض الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية التقليدية.

خلاصة لما تقدم، يتضح أن الاقتصاد الرقمي يمثل نمطاً اقتصادياً متكاملًا ومتعدد الأبعاد، تتفاعل فيه مكونات تقنية ومؤسسية وبشرية لتشكل منظومة قادرة على إحداث تحول جوهري في بنية النشاط الاقتصادي، بما يؤهله ليكون محوراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية بالدول العربية عموماً ومصر خصوصاً، شريطة معالجة التحديات التي تعترض مسار هذا التحول وعلى رأسها الفجوة الرقمية ونقص المهارات وضعف الأطر التشريعية الداعمة.

المبحث الثاني: الفقر

يتناول هذا المبحث متغير الفقر كأحد بُعدي المتغير التابع في الدراسة الحالية، من خلال استعراض مفهومه وأنواعه وأسبابه وخصائصه ومؤشرات قياسه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، واستراتيجيات الحد

منه، وصولاً إلى استعراض ما تناولته الأدبيات الحديثة من دور محدد للاقتصاد الرقمي في التخفيف من حدة هذه الظاهرة، بما يمهد لفهم الأساس النظري الذي تُبنى عليه الفرضية الأولى للدراسة.

2.1.2 مفهوم الفقر

يُعدّ الفقر من أكثر المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية تعقيداً وتعدد أبعاده، إذ لا يقتصر على البعد المادي المتمثل في انخفاض الدخل، بل يمتد ليشمل أبعاداً أخرى تتعلق بالحرمان من الفرص والقدرات الأساسية. ففي حين تُعرّف المقاربات الاقتصادية التقليدية بأنه حالة عجز الفرد أو الأسرة عن تحقيق حد أدنى من الدخل يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء ومأوى وكساء، فإن المقاربات الحديثة، وعلى رأسها مقارنة القدرات، توسع من هذا المفهوم لتشمل الحرمان من الفرص التعليمية والصحية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة.

وعليه، يمكن النظر إلى الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والمؤسسية، بحيث لا يكفي التركيز على البعد النقدي وحده لفهم جذور الظاهرة ومعالجتها بشكل فعال. وهذا التوسع في مفهوم الفقر يفسر تعدد المؤشرات المستخدمة لقياسه، وتنوع استراتيجيات مواجهته، بما يشمل التدخلات التي تتجاوز الدعم المالي المباشر إلى بناء القدرات وتمكين الفئات الفقيرة من فرص اقتصادية مستدامة، ومنها الفرص التي يتيحها التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

ويكتسب التمييز بين هذه الأنواع أهمية عملية بالغة عند تصميم سياسات مكافحة الفقر، إذ تختلف الأدوات الملائمة لمعالجة الفقر المدقع، التي غالباً ما تتطلب تدخلات إغاثية عاجلة، عن تلك الملائمة لمعالجة الفقر النسبي أو الهيكلي، التي تستلزم إصلاحات اقتصادية بنيوية أعمق وأطول أمداً، بما يؤكد أهمية تكييف السياسات وفق طبيعة كل نوع من أنواع الفقر السائدة في السياق المحلي المعني.

2.2.2 أنواع الفقر

يمكن تصنيف الفقر وفق معايير متعددة؛ فمن حيث الشدة يُقسم إلى فقر مدقع (Extreme Poverty)، ويشير إلى العجز عن تلبية أدنى مستويات البقاء، وفقر عام أو نسبي (Relative Poverty)، ويقاس بالمقارنة مع متوسط مستوى المعيشة السائد في المجتمع. ومن حيث الزمن يُقسم الفقر إلى فقر مزمّن أو هيكلي، يمتد لفترات طويلة وقد ينتقل بين الأجيال، وفقر عابر أو مؤقت، ينشأ عن صدمات اقتصادية طارئة كالأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية أو فقدان العمل المؤقت.

كما يمكن التمييز بين الفقر النقدي، الذي يقاس بمستوى الدخل أو الإنفاق مقارنة بخط الفقر المحدد، والفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty)، الذي يأخذ بعين الاعتبار الحرمان المتزامن في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة. ويُضاف إلى ذلك في الأدبيات الحديثة مفهوم الفقر الرقمي (Digital Poverty)، الذي يشير إلى حرمان بعض الفئات من الوصول إلى التقنيات الرقمية وما يترتب عليه من إقصاء عن الفرص الاقتصادية التي يوفرها الاقتصاد الرقمي المعاصر، وهو ما يعزز الترابط بين متغيري الفقر والتحول الرقمي في الأدبيات المعاصرة.

ويُضاف إلى ما سبق أن أسباب الفقر لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل في حلقات تراكمية معقدة، فضعف التعليم يؤدي إلى تدني فرص التوظيف، الذي بدوره يكرّس انخفاض الدخل ويحد من القدرة على الاستثمار في تعليم الأجيال اللاحقة، وهي حلقة مفرغة يصعب كسرها دون تدخلات متكاملة تستهدف عدة أسباب في آن واحد بدلاً من معالجة كل سبب بمعزل عن غيره.

2.3.2 أسباب الفقر

تتعدد أسباب الفقر وتتشابك بين عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية ومؤسسية وهيكلية. فمن الأسباب الاقتصادية ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور، وسوء توزيع الدخل والثروة بين شرائح المجتمع المختلفة. أما الأسباب الاجتماعية فتشمل تدني مستويات التعليم، وضعف الرعاية الصحية، وارتفاع معدلات الإعاقة الأسرية، فضلاً عن العوامل الديموغرافية كالنمو السكاني المرتفع في ظل موارد اقتصادية محدودة.

وتُضاف إلى ما سبق أسباب مؤسسية وهيكلية، تتمثل في ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقصور شبكات الحماية الاجتماعية، وضعف الحوكمة ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق، أشارت دراسة Skiter وآخرون (2021) إلى مفهوم الفقر المؤسسي كأحد الأسباب الحديثة والمركبة للفقر في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث يؤدي ضعف المؤسسات الرقابية والتنظيمية القادرة على إدارة التحول الرقمي بعدالة إلى تكريس الفجوات الاقتصادية القائمة بدلاً من تقليصها، وإلى إقصاء الفئات الأقل قدرة على مواكبة هذا التحول عن الاستفادة من فرصه الاقتصادية.

كما يتسم الفقر بعلاقته الوثيقة بالنوع الاجتماعي، إذ تُظهر كثير من الدراسات أن النساء والأطفال هم الأكثر تأثراً بظاهرة الفقر داخل الأسرة الواحدة، فيما يُعرف بـ«تأنيث الفقر» (Feminization of Poverty)، نتيجة محدودية فرصهم في التعليم والتوظيف مقارنة بالذكور في كثير من السياقات الاجتماعية، وهو بعد يستوجب مراعاته عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة لمكافحة الفقر.

2.4.2 خصائص الفقر

يتميز الفقر كظاهرة اقتصادية واجتماعية بعدد من الخصائص، أبرزها تعدد الأبعاد، إذ لا ينحصر في نقص الدخل فحسب، بل يمتد ليشمل الحرمان من التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية. كما يتسم الفقر بالتمركز الجغرافي، إذ تتفاوت معدلاته بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأقاليم داخل الدولة الواحدة، تبعًا لتفاوت فرص التنمية والبنية التحتية المتاحة.

ومن خصائصه أيضًا إمكانية الانتقال بين الأجيال (Intergenerational Transmission)، إذ تنتقل ظروف الحرمان من جيل إلى آخر في غياب تدخلات فعالة تكسر هذه الحلقة، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بمتغيرات أخرى كالبطالة وضعف رأس المال البشري والتفاوت في توزيع الفرص الاقتصادية، وهو ما يجعل معالجته تستلزم تدخلات متكاملة تتجاوز الدعم المالي المباشر إلى بناء القدرات الإنتاجية للفئات الفقيرة.

وتتيح هذه المؤشرات، عند تحليلها مجتمعة عبر فترات زمنية متعاقبة، رصد اتجاهات الفقر وتقييم فاعلية السياسات والبرامج التنموية المطبقة، بما يمكن صناع القرار من تعديل هذه السياسات بناءً على أدلة كمية موضوعية بدلاً من الاعتماد على تقديرات تقريبية أو انطباعية لواقع الفقر ومساره عبر الزمن.

2.5.2 مؤشرات قياس الفقر

تعتمد عملية قياس الفقر على مجموعة من المؤشرات الكمية، أبرزها خط الفقر (Poverty Line)، الذي يمثل الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية، ونسبة انتشار الفقر (Headcount Ratio)، التي تقيس نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر. ويُستخدم أيضًا مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap)، الذي يقيس عمق الفقر من خلال قياس متوسط المسافة بين دخل الفقراء وخط الفقر.

والى جانب هذه المؤشرات النقدية التقليدية، طُوّرت مؤشرات مركبة كمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي تصدره منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويأخذ في الحسبان الحرمان المترام من أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. كما يُستخدم معامل جيني لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر مركب يعكس مستوى الرفاه العام في المجتمع، وتُستخدم هذه المؤشرات مجتمعة لتقديم صورة أكثر شمولاً عن واقع الفقر وتطوره عبر الزمن.

ولا تقتصر آثار الفقر على الفئات الفقيرة ذاتها، بل تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني ككل، من خلال ما يُعرف بتكلفة الفرصة البديلة الضائعة نتيجة عدم استثمار طاقات الفئات الفقيرة إنتاجيًا، إضافة إلى الأعباء

المالية طويلة الأمد التي تتحملها الدولة نتيجة تدهور مؤشرات الصحة والتعليم بين هذه الفئات، بما يجعل الاستثمار في مكافحة الفقر استثمارًا اقتصاديًا مجديًا للمجتمع ككل وليس مجرد التزام أخلاقي أو اجتماعي.

2.6.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر

يترتب على انتشار الفقر آثار اقتصادية بالغة الخطورة، أبرزها ضعف الطلب الكلي نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفئات الفقيرة، وتراجع معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وزيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة نتيجة اتساع برامج الدعم والحماية الاجتماعية. كما يسهم الفقر في إعاقة تراكم رأس المال البشري، إذ يضطر كثير من الأسر الفقيرة إلى التضحية بالتعليم مقابل تلبية الاحتياجات الآنية، مما يكرّس حلقة الفقر عبر الأجيال.

أما على المستوى الاجتماعي، فيرتبط الفقر بتزايد معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي، وضعف التماسك المجتمعي، وارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بسوء التغذية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية. ويؤدي اتساع نطاق الفقر أيضًا إلى تعميق الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة، وزيادة مشاعر الإقصاء والتهميش لدى الفئات الأكثر حرمانًا، بما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل إن لم تتم معالجته بسياسات فعالة ومستدامة.

وتتكامل هذه الاستراتيجيات في إطار ما يُعرف بالمقاربة متعددة الأبعاد لمكافحة الفقر، التي تجمع بين التدخلات قصيرة الأمد الموجهة لتلبية الاحتياجات الآنية للفئات الأشد فقرًا، والتدخلات طويلة الأمد الموجهة لبناء القدرات الإنتاجية المستدامة لهذه الفئات، بحيث لا تكتفي السياسات بمعالجة أعراض الفقر بل تسعى إلى معالجة أسبابه الجذرية بما يضمن استدامة الخروج منه.

2.7.2 استراتيجيات الحد من الفقر

تتبنى الدول استراتيجيات متعددة لمواجهة ظاهرة الفقر، من أبرزها برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة الموجهة للفئات الأكثر احتياجًا، إلى جانب سياسات دعم التعليم والصحة بوصفهما استثمارًا في رأس المال البشري القادر على كسر حلقة الفقر عبر الأجيال. كما تعتمد استراتيجيات أخرى على تحفيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يخلق فرص عمل منتجة للفئات الفقيرة، وتحسين كفاءة أسواق العمل.

وقد برزت في السنوات الأخيرة استراتيجيات حديثة تركز على الشمول المالي الرقمي كأداة فعالة للحد من الفقر، وهو ما تناولته دراسة Kelikume (2021) في سياق القارة الأفريقية، إذ بيّنت أن الشمول المالي

الرقمي يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية، ويمنح الفئات الفقيرة وصولاً مباشراً إلى خدمات الادخار والائتمان والتأمين عبر الهواتف المحمولة، دون الحاجة إلى بنية تحتية مصرفية تقليدية مكلفة، بما يجعل التكنولوجيا الرقمية أداة استراتيجية حديثة ومكملة لأدوات مكافحة الفقر التقليدية.

2.8.2 دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر

تؤكد جملة من الدراسات الحديثة وجود علاقة وثيقة بين التوسع في الاقتصاد الرقمي وتراجع معدلات الفقر. فقد توصلت دراسة بدوي (2025)، باستخدام بيانات مجمعة لعدد من الدول العربية خلال الفترة 2018-2022، إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين الاستثمار الرقمي والفقر، بما يعني أن كل زيادة في حجم الاستثمار الرقمي تقابلها زيادة في معدلات تراجع الفقر في تلك الدول. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Ma وزملاؤه (2025) في سياق دول مبادرة الحزام والطريق، والتي أكدت أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل عام في الحد من الفقر، وإن كان هذا الأثر يتفاوت من دولة لأخرى تبعاً لمستوى النضج المؤسسي والبنية التحتية الرقمية المتاحة.

ومن جهة أخرى، سلطت دراسة Usmanova (2022) الضوء على الطبيعة غير المباشرة لهذه العلاقة في سياق أوزبكستان، إذ بينت أن تطور القطاع المالي في ظل الاقتصاد الرقمي يمكن أن يسهم في خفض معدلات الفقر، لكن هذا الأثر يظل مشروطاً بمدى نجاح السياسات المصاحبة في معالجة البطالة، مما يؤكد أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر علاقة مركبة تتوسطها متغيرات أخرى، وعلى رأسها سوق العمل. وفي السياق ذاته، أكدت دراسة Denhere (2024) أهمية الشمول الرقمي كأداة سياسية فعالة للحد من الفقر والبطالة معاً، من خلال توصيات محددة تتعلق بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الرقمية للفئات المهمشة.

ويتفق ما سبق مع الإطار النظري الذي تتبناه الدراسة الحالية، والقائم على نظرية رأس المال البشري، والذي يفسر إسهام الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر من خلال تمكين الأفراد من اكتساب مهارات رقمية ترفع من إنتاجيتهم وقدرتهم على توليد دخل، سواء عبر التوظيف المباشر أو عبر ريادة الأعمال الرقمية، وهو ما يخلق مساراً مستداماً للخروج من دائرة الفقر يتجاوز الحلول الإغاثية المؤقتة إلى بناء قدرات اقتصادية ذاتية طويلة الأمد.

وتحقيقاً لهذا الأثر بأقصى فاعلية ممكنة، فإن الأدبيات تجمع على أن نجاح الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر ليس أمراً حتمياً أو تلقائياً، بل مشروط بمدى توافر سياسات مصاحبة فعالة تضمن وصول ثماره إلى الفئات الأشد احتياجاً تحديداً، وليس فقط إلى الفئات الأكثر قدرة أصلاً على التكيف التقني، وهو ما

يستدعي تصميم برامج رقمية موجهة (Targeted Digital Programs) تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الفئات الفقيرة من حيث محدودية الدخل والمهارات.

خلاصة لما تقدم، يتبين أن الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد ومتشابكة الأسباب، وأن مواجهتها تستلزم مزيجاً من السياسات التقليدية والحديثة، وفي مقدمة هذه الأخيرة توظيف أدوات الاقتصاد الرقمي، وبخاصة الشمول المالي الرقمي وتمكين المشروعات الصغيرة، بوصفها روافد مكملة وليست بديلة عن سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية التقليدية في معالجة هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: البطالة

يتناول هذا المبحث متغير البطالة بوصفه البُعد الثاني للمتغير التابع في الدراسة، من خلال استعراض مفاهيمها وأنواعها وأسبابها وخصائصها ومؤشرات قياسها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، واستراتيجيات الحد منها، ثم دور الاقتصاد الرقمي تحديداً في التخفيف من حدتها، بما يمهد لفهم الأساس النظري الذي تُبنى عليه الفرضية الثانية للدراسة.

وتختلف طريقة قياس البطالة رسمياً من دولة إلى أخرى تبعاً للمنهجية المتبعة في مسح القوى العاملة، وهو ما يفرض ضرورة الحذر عند إجراء مقارنات دولية لمعدلات البطالة، إذ قد تعكس بعض الفروق الظاهرية في هذه المعدلات اختلافاً في التعريفات والمنهجيات الإحصائية المستخدمة أكثر مما تعكس فروقاً حقيقية في واقع أسواق العمل بين الدول المقارنة.

2.1.3 مفهوم البطالة

تُعرّف البطالة، وفق المفهوم الذي تتبناه منظمة العمل الدولية، بأنها حالة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه فعلياً، دون أن يتمكنوا من الحصول عليه خلال فترة زمنية محددة. ويُشترط في هذا التعريف توافر ثلاثة عناصر مجتمعة: القدرة على العمل، والرغبة الفعلية فيه، والبحث النشط عنه، وهو ما يميز العاطل عن العمل عن غيره من فئات القوى العاملة المتاحة كالمقاعد أو الطلاب المتفرغين للدراسة أو ربات البيوت غير الراغبات في الانضمام لسوق العمل.

وتُعدّ البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مدى كفاءة الاقتصاد في توظيف موارده البشرية، إذ يشير ارتفاع معدلاتها إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، تتمثل إما في عدم كفاية فرص العمل المتاحة مقارنة بحجم القوى العاملة، أو في عدم التوافق بين المهارات المتوفرة لدى الباحثين

عن العمل ومتطلبات سوق العمل الفعلية، وهي إشكالية تتفاقم في ظل التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي.

ويكتسب هذا التصنيف أهمية خاصة عند تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على البطالة، إذ يُتوقع أن يؤثر التحول الرقمي بصورة أكبر في البطالة الهيكلية من خلال إعادة تشكيل متطلبات المهارات المطلوبة في سوق العمل، بينما قد يكون أثره محدودًا نسبيًا على البطالة الاحتكاكية أو الموسمية التي ترتبط بعوامل أخرى أقل ارتباطًا بالتحول التقني.

2.2.3 أنواع البطالة

تُصنف البطالة إلى عدة أنواع وفق طبيعة أسبابها؛ فالبطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) تنشأ عن الفترة الزمنية التي يستغرقها الفرد في الانتقال من وظيفة إلى أخرى، وتُعدّ من الأنواع الطبيعية التي لا يمكن تلافيها كليًا في أي اقتصاد. أما البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) فتتجمّع عن عدم التطابق بين مهارات الباحثين عن العمل ومتطلبات الوظائف المتاحة، نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد كالتحول التكنولوجي أو تراجع بعض الصناعات التقليدية.

وتُضاف إلى ذلك البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)، المرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي بين مراحل الراج والكساد، والبطالة الموسمية (Seasonal Unemployment) المرتبطة بطبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والسياحة. كما تُميز الأدبيات الحديثة بين البطالة السافرة، التي تُقاس بشكل مباشر عبر مسح القوى العاملة، والبطالة المقنّعة (Disguised Unemployment)، التي تشير إلى تشغيل الأفراد في أعمال لا تستوعب طاقتهم الإنتاجية الكاملة، وهي ظاهرة منتشرة في القطاع غير الرسمي في كثير من الدول النامية.

ومن الأسباب المؤسسية أيضًا جمود بعض تشريعات سوق العمل التي قد تحد من مرونة التوظيف والفصل، بما يدفع بعض المنشآت إلى الإحجام عن التوسع في التوظيف تجنبًا للأعباء التنظيمية المرتبطة بذلك، فضلًا عن ضعف أنظمة المعلومات التي تربط بين العرض والطلب في سوق العمل، وهي إشكالية يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في معالجتها من خلال منصات التوظيف الرقمية التي تحسّن كفاءة المواءمة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة.

2.3.3 أسباب البطالة

تتعدد أسباب البطالة بين عوامل اقتصادية هيكلية وأخرى ديموغرافية ومؤسسية. فمن الأسباب الاقتصادية ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعدم قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة، إضافة إلى اختلالات هيكل الاقتصاد الذي قد يعتمد بشكل مفرط على قطاعات محدودة التوظيف. ومن الأسباب الديموغرافية ارتفاع معدلات النمو السكاني وما يترتب عليه من تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية.

ويُضاف إلى ما سبق في السياق المعاصر أثر التحول التكنولوجي والأتمتة على بعض الوظائف التقليدية، إذ أشارت دراسة Saeed (2025) إلى أن التحول الرقمي، وإن كان يخلق وظائف جديدة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، فإنه في الوقت نفسه قد يحد من بعض الوظائف التقليدية نتيجة الأتمتة، مما يفرض تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة موازنة الوظائف المستحدثة مع تلك المهددة بالإحلال التكنولوجي، عبر سياسات تدريب وإعادة تأهيل فعالة تحد من الفجوة بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل الرقمي المتغيرة.

وتتفاقم هذه الخصائص في الدول ذات الهياكل السكانية الفتية، حيث يفوق معدل النمو السنوي للقوى العاملة قدرة الاقتصاد على استيعابها من فرص عمل جديدة، بما يخلق ما يُعرف بفائض العمالة الهيكلي الذي يستلزم معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة لاستيعابه تدريجياً، وهو تحد ديموغرافي واقتصادي مركب تواجهه غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة.

2.4.3 خصائص البطالة

تتسم البطالة في كثير من الاقتصادات النامية، ومنها الدول العربية، بعدد من الخصائص المميزة، أبرزها ارتفاع معدلاتها بين فئة الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وهو ما يُعرف ببطالة الشباب (Youth Unemployment)، نظراً لضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين الجدد سنوياً. كما تتسم البطالة بوجود فجوة نوعية بين الجنسين، إذ تكون معدلات البطالة بين النساء في كثير من الأحيان أعلى منها بين الرجال، نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية ومؤسسية متعددة.

ومن خصائص البطالة أيضاً طول مدتها في بعض السياقات، بحيث تتحول من بطالة مؤقتة إلى بطالة طويلة الأمد تُضعف من قابلية التوظيف لدى الأفراد المتعطلين مع مرور الوقت نتيجة تآكل مهاراتهم، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بمستوى التعليم والتخصص، إذ تتفاوت معدلات البطالة بين حملة المؤهلات

المختلفة تبعًا لمدى توافق تخصصاتهم مع احتياجات سوق العمل الفعلية، وهي إشكالية تتفاقم مع التحولات المتسارعة التي يفرضها الاقتصاد الرقمي على طبيعة الوظائف المطلوبة.

وتُستكمل هذه المؤشرات الكمية بمؤشرات نوعية تتعلق بجودة التوظيف، كنسبة العمالة في القطاع غير الرسمي، ومعدل العمالة الناقصة (Underemployment)، التي تشير إلى العاملين بساعات عمل أقل من رغبتهم أو في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، إذ تقدم هذه المؤشرات النوعية صورة أكثر دقة عن جودة فرص العمل المتاحة فعليًا وليس فقط عن مجرد توافرها الكمي.

2.5.3 مؤشرات قياس البطالة

يُعدّ معدل البطالة (Unemployment Rate) المؤشر الأكثر شيوعًا لقياس هذه الظاهرة، ويُحتسب بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي حجم القوى العاملة. ويُستكمل هذا المؤشر بمؤشر معدل المشاركة في القوى العاملة (Labor Force Participation Rate)، الذي يقيس نسبة الأفراد المنخرطين فعليًا في سوق العمل، سواء بالتوظيف أو بالبحث النشط عنه، من إجمالي السكان في سن العمل، إضافة إلى مؤشرات فرعية كمعدل بطالة الشباب ومعدل البطالة حسب النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي.

وفي سياق تطوير أدوات القياس والتنبؤ بمعدلات البطالة، قدمت دراسة عبدالقادر (2025) نموذجًا قياسيًا متقدمًا لتحديد درجات الإبطاء المثلى لنماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة المتكاملة، بهدف التنبؤ بمعدلات البطالة في الجزائر بدقة أكبر، وهو ما يعكس تزايد الاهتمام بتطوير أدوات القياس الكمية الدقيقة التي تسهم في دعم صناع القرار في تصميم سياسات استباقية لمواجهة تصاعد معدلات البطالة قبل تفاقمها.

وتمتد الآثار الاجتماعية للبطالة لتشمل تراجع معدلات الزواج وتأخر سن التكوين الأسري لدى الشباب نتيجة عدم الاستقرار المالي، إضافة إلى تزايد ظاهرة هجرة الكفاءات (Brain Drain) بحثًا عن فرص عمل أفضل خارج الوطن، وهي ظاهرة تحرم الاقتصاد المحلي من استثماره في تعليم وتأهيل هذه الكفاءات دون أن يجني ثمار هذا الاستثمار، بما يفاقم من الخسائر الاقتصادية المترتبة على نقشي البطالة.

2.6.3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

تترتب على ارتفاع معدلات البطالة آثار اقتصادية جسيمة، أبرزها إهدار جزء كبير من الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي عما يمكن تحقيقه في ظل التشغيل الكامل للموارد

البشرية، إضافة إلى زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة نتيجة اتساع برامج إعانات البطالة والدعم الاجتماعي، وتراجع حصيللة الضرائب نتيجة انخفاض الدخل الخاضعة للضريبة.

أما على المستوى الاجتماعي، فترتبط البطالة بتصاعد معدلات الفقر نتيجة فقدان مصدر الدخل الرئيسي للأسر المتضررة، وتزايد معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي، وضعف الاستقرار الأسري والمجتمعي. كما تنعكس البطالة، وبخاصة بطالة الشباب طويلة الأمد، على الصحة النفسية للأفراد المتعطلين، وتُضعف من إحساسهم بالانتماء والمشاركة الفاعلة في المجتمع، بما قد يهدد السلم الاجتماعي في الحالات الحادة، وهو ما يجعل من معالجة البطالة أولوية اقتصادية واجتماعية في آن واحد.

وتتكامل هذه الاستراتيجيات مع سياسات نشطة لسوق العمل (Active Labor Market Policies)، تشمل برامج التدريب أثناء العمل، وحوافز التوظيف الموجهة للقطاع الخاص، وخدمات التوجيه المهني ومطابقة المهارات، بما يعزز من قدرة الباحثين عن عمل على الاندماج الفعلي في سوق عمل يزداد تعقيداً وتغيراً في ظل التحولات التقنية المتسارعة التي يفرضها التوسع في الاقتصاد الرقمي.

2.7.3 استراتيجيات الحد من البطالة

تتبنى الدول استراتيجيات متنوعة لمواجهة البطالة، من أبرزها سياسات تحفيز الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة، وبرامج التدريب المهني وإعادة التأهيل لسد الفجوة بين مهارات الباحثين عن العمل واحتياجات سوق العمل، إلى جانب سياسات دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً رئيسياً لخلق فرص العمل، خصوصاً للفئات الشابة وحديثي التخرج.

وفي هذا الإطار، تناولت دراسة يوسف (2023) استراتيجية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر، مؤكدة أن التمويل الميسر لهذه المشروعات يمثل أداة فعالة لاستيعاب الباحثين عن العمل، وأن الدور الوسيط الذي يؤديه التحول الرقمي في هذا السياق يعزز من فاعلية هذه الاستراتيجية، من خلال خفض تكلفة تأسيس المشروعات وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق والعملاء عبر القنوات الرقمية، بما يجعل من الدمج بين سياسات تمويل المشروعات الصغيرة والتحول الرقمي مدخلاً استراتيجياً واعدًا لمواجهة تصاعد معدلات البطالة.

2.8.3 دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة

تتفق نتائج عدد من الدراسات الحديثة على وجود دور إيجابي للاقتصاد الرقمي في التخفيف من حدة البطالة. فقد توصلت دراسة شحاتة ومحمد (2025)، في تحليلها لأثر التحول الرقمي على معدلات البطالة

في مصر خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2021، إلى وجود علاقة ذات دلالة بين مؤشرات التحول الرقمي وتراجع معدلات البطالة على المدى الطويل، بما يعكس تراكم الأثر الإيجابي للاستثمار الرقمي على سوق العمل المصري عبر عقود متعاقبة.

وعلى المستوى الإفريقي، أظهرت دراسة Azu وآخرون (2021) أن الاقتصاد الرقمي يؤثر في معدلات بطالة الشباب في غرب أفريقيا من خلال خلق فرص عمل جديدة مرتبطة بالتقنيات الرقمية، وهو ما تؤكدُه أيضًا دراسة Idris & Maikomo (2024) في سياق نيجيريا، والتي بيّنت أن التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية يسهم في تقليل بطالة الشباب شريطة توافر بنية تحتية رقمية قوية وبرامج تدريب متخصصة ودعم لرواد الأعمال الشباب، في حين أن ضعف هذه المقومات قد يحد من الأثر الإيجابي المحتمل.

ومن زاوية أخرى، ركزت دراسة Fodranová & Antalová (2021) على دور اقتصاد المشاركة الرقمي (Digital Sharing Economy) في خفض معدلات البطالة، من خلال إتاحة نماذج عمل مرنة تستوعب فئات لم تكن قادرة على الانخراط في نماذج العمل التقليدية، وهو ما تؤكدُه كذلك دراسة Mirgorodskaya وآخرون (2020) التي اعتبرت رقمنة الاقتصاد عاملاً مباشراً لزيادة النمو الاقتصادي وخفض مخاطر البطالة في آن واحد. وأضافت دراسة Ebom-Jebose (2025) بعداً تكاملياً مهماً، إذ شددت على أن تعزيز التعليم الرقمي والمهارات ذات الصلة يمثل شرطاً لازماً لضمان استدامة هذا الأثر الإيجابي للاقتصاد الرقمي في خفض البطالة على المدى الطويل.

وعلى الرغم مما سبق من نتائج إيجابية عامة، فإن بعض الأدبيات تشير إلى ضرورة التعامل بحذر منهجي مع تعميم هذه النتائج، إذ إن حجم الأثر الإيجابي للاقتصاد الرقمي على البطالة يتفاوت تبعاً لهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة مرونة سوق العمل فيه، بحيث تحتاج كل دولة إلى تقييم خصوصيتها الهيكلية قبل تبني توصيات سياسية عامة مستقاة من تجارب دولية أخرى قد تختلف عنها جوهرياً من حيث الظروف الاقتصادية والمؤسسية.

خلاصة لما تقدم، يتضح أن البطالة، شأنها شأن الفقر، ظاهرة مركبة الأسباب ومتعددة الآثار، وأن الاقتصاد الرقمي يمثل أحد أهم الأدوات الحديثة المتاحة لمواجهتها، من خلال ما يتيح من فرص عمل مستحدثة ونماذج تشغيل مرنة، على أن يظل هذا الأثر مشروطاً بمدى توافر السياسات المصاحبة اللازمة لإدارة التحول التكنولوجي بما يعظم مكاسبه ويقلل من مخاطره على فئات العمالة التقليدية الأكثر عرضة للتأثر السلبي بهذا التحول.

المبحث الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر والبطالة

بعد استعراض كل من متغيرات الدراسة الثلاثة على حدة في المباحث السابقة، يتناول هذا المبحث الرابع والأخير العلاقة التكاملية بينها، من خلال استعراض الأساس النظري الذي يفسر تأثير الاقتصاد الرقمي في كل من الفقر والبطالة، وآليات هذا التأثير العملية، ومجالاته التطبيقية المتمثلة في ريادة الأعمال والشمول المالي والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، وصولاً إلى صياغة نموذج مفاهيمي متكامل يوضح هذه العلاقة ويؤسس للإطار التطبيقي الذي ستختبره الدراسة ميدانياً في فصولها اللاحقة.

وتتفق هذه المقاربة النظرية مع ما تبنته الدراسة الحالية في تفسير نتائجها، إذ يُفترض أن إدراك الأفراد لدور الاقتصاد الرقمي في تحسين مستويات دخلهم يعكس، ضمنياً، إدراكهم لقيمة الاستثمار في المهارات والمعارف الرقمية بوصفها رأس مال بشري قابل للتوظيف اقتصادياً، بما يجعل من نظرية رأس المال البشري إطاراً تفسيريّاً مناسباً لفهم النتائج الميدانية التي ستُعرض لاحقاً في الفصلين الرابع والخامس من هذه الدراسة.

2.1.4 العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر

تستند العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر إلى نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)، التي تنظر إلى الأفراد ومهاراتهم ومعارفهم بوصفها موارد اقتصادية أساسية تسهم في تحقيق التنمية. وقد أوضح Auerbach & Green (2025) أن هذه النظرية توفر إطاراً لفهم العلاقة بين الاستثمار في قدرات الأفراد والنمو الاقتصادي، إذ يُنظر إلى التعليم والتدريب واكتساب المهارات الرقمية كأدوات أساسية لزيادة إنتاجية الأفراد وكفاءتهم في سوق العمل، وبالتالي رفع مستويات دخلهم والحد من تعرضهم للفقر.

ويضيف Edeji (2024) بعداً تفسيريّاً مكملاً، مؤكداً أن الهدف الاقتصادي للتعليم والتدريب يتمثل في رفع كفاءة القوى العاملة وقدرتها على توليد القيمة الاقتصادية، وأن التحول الرقمي يمثل آلية معاصرة فعالة لتعظيم فوائد هذا الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى فرص التعلم عن بعد والعمل المرن واستخدام المنصات الرقمية لتحسين دخلهم، بما يُترجم نظرياً إلى علاقة طردية بين اتساع رقعة الاقتصاد الرقمي وتراجع معدلات الفقر، شريطة توافر بيئة تمكينية مناسبة تتيح لجميع الفئات، وبخاصة الفقيرة منها، فرصة اكتساب هذه المهارات والاستفادة منها فعلياً.

ويُضاف إلى ذلك أن التحول الرقمي يسهم في خفض معدل البطالة الاحتكاكية تحديداً، من خلال تقليص الفترة الزمنية اللازمة للانتقال بين الوظائف، إذ تتيح منصات التوظيف الرقمية للباحثين عن عمل الاطلاع

الفوري على الفرص المتاحة والتقدم لها إلكترونياً، بما يقلص دورة البحث عن عمل مقارنة بالوسائل التقليدية القائمة على الإعلانات المطبوعة أو الشبكات الشخصية المحدودة.

2.2.4 العلاقة النظرية بين الاقتصاد الرقمي والحد من البطالة

تفسر نظرية رأس المال البشري كذلك العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والحد من البطالة، إذ يؤدي الاستثمار في المهارات الرقمية إلى رفع قابلية توظيف الأفراد (Employability)، وتمكينهم من المنافسة على فرص العمل المستحدثة التي يفرزها التحول الرقمي. وتشير دراسة Mirgorodskaya وآخرون (2020) إلى أن رقمنة الاقتصاد تخلق ديناميكية جديدة في سوق العمل، تتمثل في إحلال بعض الوظائف التقليدية بوظائف رقمية أكثر إنتاجية، وهو ما يستلزم نظرياً وجود سياسات انتقالية فعالة تدير هذا التحول بما يعظم صافي الأثر الإيجابي على التشغيل.

كما تفسر نظرية اقتصاديات الشبكة (Network Economics) جانباً آخر من هذه العلاقة، إذ تسهم المنصات الرقمية في خفض تكاليف البحث عن عمل والمواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل، من خلال ربط الباحثين عن عمل بفرص العمل المتاحة بكفاءة أكبر مما تتيحه القنوات التقليدية، وهو ما يفسر نظرياً الدور الذي أكدته دراسة Fodranová & Antalová (2021) لاقتصاد المشاركة الرقمي في خفض معدلات البطالة، من خلال تقليص فترات البحث عن عمل وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الباحثين عنه.

وتُبرز هذه الآليات مجتمعة أن أثر الاقتصاد الرقمي على خلق فرص العمل ليس أثراً آلياً تلقائياً، بل يتوقف على مدى توافر بيئة تمكينية متكاملة تشمل البنية التحتية والمهارات والتشريعات الداعمة، وهو ما يفسر تفاوت حجم هذا الأثر بين الدول والمناطق تبعاً لمدى نضج هذه البيئة التمكينية في كل سياق على حدة.

2.3.4 آليات تأثير الاقتصاد الرقمي في خلق فرص العمل

يؤثر الاقتصاد الرقمي في خلق فرص العمل من خلال عدة آليات متكاملة؛ أولها الآلية المباشرة المتمثلة في استحداث تخصصات ووظائف رقمية جديدة لم تكن موجودة من قبل، كتطوير التطبيقات وتحليل البيانات والتسويق الرقمي وإدارة المحتوى الإلكتروني. وثانيها آلية العمل عن بُعد والعمل الحر الرقمي عبر المنصات العالمية، التي أتاحت للباحثين عن عمل في الدول النامية الوصول إلى سوق العمل العالمي متجاوزين القيود الجغرافية التقليدية، كما بيّنت دراسة Idris & Maikomo (2024).

وتتمثل الآلية الثالثة في التأثير غير المباشر عبر تحفيز نمو القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي كالخدمات اللوجستية والتوصيل والدفع الإلكتروني، بينما تتمثل الآلية الرابعة في تمكين فئات كانت مستبعدة تقليدياً من سوق العمل، كذوي الإعاقة وربات البيوت، من الانخراط في نماذج عمل مرنة تتناسب مع ظروفهم، وهو ما أكدته دراسة Azu وآخرون (2021) في سياق تحليلها لتأثير الاقتصاد الرقمي على بطالة الشباب في غرب أفريقيا، من خلال توسيع قاعدة المشاركين الفعليين في سوق العمل الرقمي.

وتبرز أهمية هذا الدور بصورة خاصة في الدول العربية التي تشكل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي وسوق العمل، بحيث يمثل تمكين هذه المشروعات رقمياً رافعة استراتيجية لمعالجة إشكاليتي الفقر والبطالة معاً، من خلال توسيع قاعدة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام فئات واسعة من الشباب وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة الذين لا يملكون القدرة على المنافسة في الأسواق التقليدية ذات التكاليف المرتفعة.

2.4.4 الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة

يمثل الاقتصاد الرقمي رافداً مهماً لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خفض تكلفة التأسيس والتشغيل، وتيسير الوصول إلى الأسواق والعملاء عبر المنصات الإلكترونية دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية المادية. وقد أكدت دراسة يوسف (2023) أن التحول الرقمي يؤدي دوراً وسيطاً محورياً في تعزيز فاعلية استراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الإسهام في الحد من البطالة والفقر معاً، وبخاصة في قطاع الصناعات التحويلية.

كما تناولت دراسة بن صالح (2024) تطبيقات الاقتصاد الرقمي في السياق الإداري المغربي، مبينة أن دعم بيئة ريادة الأعمال الرقمية يستلزم تكاملاً بين الجهود الحكومية المتمثلة في تبسيط الإجراءات وتوفير حاضنات الأعمال، وبين الجهود الخاصة المتمثلة في التمويل الجريء والاستثمار في الشركات الناشئة، وهو ما يخلق بيئة داعمة لنمو المشروعات الرقمية الصغيرة وقدرتها على توليد فرص عمل مستدامة.

ويستلزم تعظيم هذا الدور وضع أطر تنظيمية متوازنة تحمي المستهلك والمتعامل الرقمي دون أن تكبح الابتكار في هذا القطاع سريع التطور، بما يضمن استمرار تدفق الخدمات المالية الرقمية إلى الفئات المستهدفة بأمان وموثوقية، ويعزز من ثقة هذه الفئات في التحول نحو القنوات المالية الرقمية بدلاً من الاعتماد الحصري على القنوات غير الرسمية التقليدية.

2.5.4 الاقتصاد الرقمي والشمول المالي ودوره في مكافحة الفقر

يُعدّ الشمول المالي الرقمي أحد أهم القنوات التي يؤثر من خلالها الاقتصاد الرقمي على الحد من الفقر، من خلال تمكين الفئات غير المتعاملة مع القطاع المصرفي التقليدي من الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان والتأمين عبر الهواتف المحمولة والمحافظ الإلكترونية. وقد بيّنت دراسة Kelikume (2021) أن الشمول المالي الرقمي يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي، الذي تنشط فيه غالبية الفئات الفقيرة في الدول النامية، ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية، بما يوسع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية ويحسن من قدرتهم على إدارة مواردهم المالية بكفاءة.

وتُضاف إلى ذلك العملات المشفرة والأصول الرقمية اللامركزية التي تناولتها دراسة الخياط والنمرات والمولى (2021)، بوصفها أدوات مالية رقمية مستحدثة قد تتيح، في ظل أطر تنظيمية ملائمة، قنوات إضافية للتحويلات المالية والاستثمار بتكلفة أقل من القنوات التقليدية، وإن كانت هذه الأدوات لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتنظيم لضمان توظيفها بشكل آمن وفعال في خدمة أهداف الشمول المالي ومكافحة الفقر، خاصة في الدول النامية ذات الأطر الرقابية المؤسسية الأقل نضجاً.

ويُلاحظ أن هذين المكونين يعملان بصورة تكاملية على تعزيز فرص التشغيل، إذ توفر التجارة الإلكترونية القناة التسويقية والبيعية، بينما يوفر الاقتصاد التشاركي نموذج التشغيل المرن الذي يتيح للأفراد المشاركة في هذا النشاط الاقتصادي دون التزامات هيكلية ثقيلة، بما يجعل الجمع بينهما مساراً فعالاً لتوسيع قاعدة المستفيدين من فرص العمل التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.

2.6.4 التجارة الإلكترونية والاقتصاد التشاركي وأثرهما في التشغيل

أسهمت التجارة الإلكترونية في إعادة تشكيل قنوات التوظيف التقليدية، من خلال خلق وظائف جديدة مرتبطة بإدارة المتاجر الإلكترونية والتسويق الرقمي والخدمات اللوجستية المصاحبة لها. وقد تناولت دراسة الشبيلات (2024) هذا الدور، مؤكدة أن التوسع في التجارة الإلكترونية يمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، بما ينعكس على قدرتها على التوسع وخلق فرص عمل إضافية.

ويؤدي الاقتصاد التشاركي الرقمي (Digital Sharing Economy) دوراً مكملًا في هذا السياق، من خلال إتاحة نماذج عمل مرنة تعتمد على مشاركة الموارد والخدمات عبر المنصات الرقمية، كخدمات النقل التشاركي والإقامة والعمل الحر القائم على المهام. وقد أكدت دراسة Fodranová & Antalová (2021) أن هذا النموذج يساهم في خفض معدلات البطالة من خلال استيعاب فئات واسعة من الباحثين عن عمل،

وبخاصة الشباب، ضمن نماذج تشغيل مرنة لا تتطلب التزامات تعاقدية تقليدية طويلة الأمد، بما يمنحهم فرصة لتوليد دخل إضافي أو أساسي في ظل ظروف سوق عمل تقليدي أكثر جمودًا.

وتفتح هذه التطورات آفاقًا واعدة أمام الفئات الأقل حظًا في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، غير أنها تستدعي في الوقت ذاته وعيًا ماليًا رقميًا كافيًا لدى المستخدمين لضمان استثمار هذه الأدوات بصورة رشيدة تحقق الهدف المرجو منها في تحسين مستويات الدخل، بدلًا من أن تتحول إلى مصدر إضافي للمخاطرة المالية في غياب هذا الوعي.

2.7.4 التكنولوجيا المالية (FinTech) ودورها في تحسين مستويات الدخل

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا متزايد الأهمية في تحسين مستويات الدخل الفردي، من خلال إتاحة خدمات مالية رقمية ميسرة التكلفة وسريعة الوصول، تشمل التحويلات المالية الفورية، والإقراض متناهي الصغر القائم على تحليل البيانات البديلة بدلًا من السجلات الائتمانية التقليدية، وأدوات الادخار والاستثمار الرقمية الموجهة لصغار المدخرين. وقد أكدت دراسة الخياط والنمرات والمولى (2021) أن هذا التطور في الخدمات المالية الرقمية، بما فيها العملات المشفرة كأحد أشكال الأصول الرقمية المستحدثة، يعيد تشكيل مفاهيم الوساطة المالية التقليدية بما قد ينعكس على تحسين وصول الأفراد إلى الموارد المالية اللازمة لتحسين مستويات دخلهم.

وفي السياق ذاته، بيّنت دراسة Kelikume (2021) أن الشمول المالي الرقمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين مستويات الدخل لدى الفئات محدودة الدخل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تمكينهم من إدارة تدفقاتهم المالية بكفاءة أكبر، والوصول إلى فرص تمويل كانت بعيدة المنال في ظل النظام المصرفي التقليدي، وهو ما يرسخ الدور التكاملي للتكنولوجيا المالية في منظومة الأثر الإيجابي الأوسع للاقتصاد الرقمي على مستويات الدخل والحد من الفقر.

2.8.4 نموذج يوضح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة

في ضوء ما تم استعراضه من أدبيات نظرية وتطبيقية، يمكن صياغة نموذج مفاهيمي يوضح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي، بوصفه المتغير المستقل، ومعدلات الفقر والبطالة، بوصفهما المتغير التابع في الدراسة الحالية. ويقوم هذا النموذج على أن الاقتصاد الرقمي يؤثر في المتغير التابع من خلال أربعة مسارات رئيسية متكاملة تتسق مع أبعاد أداة الدراسة: المسار الأول يتمثل في الأثر المباشر على الحد من الفقر عبر الشمول المالي الرقمي وتمكين المشروعات الصغيرة؛ والمسار الثاني يتمثل في الأثر المباشر على الحد من البطالة عبر خلق وظائف رقمية جديدة ونماذج عمل مرنة؛ والمسار الثالث يتمثل في الأثر

غير المباشر عبر تعزيز مؤشرات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات الحكومية الإلكترونية، والتي تنعكس بدورها على تحسين نوعية الحياة وخفض حدة الفقر والبطالة على المدى الطويل.

أما المسار الرابع فيتمثل في مجموعة من المعوقات التكنولوجية والمهاراتية والتشريعية والاقتصادية التي قد تحد من قوة المسارات الثلاثة السابقة أو تعطلها جزئياً، وعلى رأسها ضعف البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية والنائية، ونقص المهارات الرقمية لدى شرائح واسعة من السكان، وغياب التشريعات الداعمة لحماية البيانات وريادة الأعمال الرقمية، وارتفاع تكلفة الوصول إلى الخدمات الرقمية على الأسر محدودة الدخل. ويفترض هذا النموذج أن الأثر الصافي للاقتصاد الرقمي على الحد من الفقر والبطالة يتحدد بمحصلة التفاعل بين قوة المسارات الإيجابية الثلاثة الأولى من جهة، وحدة المعوقات التي يمثلها المسار الرابع من جهة أخرى، وهو الافتراض الذي تسعى الدراسة الميدانية الحالية إلى اختباره إحصائياً من خلال قياس إدراك أفراد عينة الدراسة لكل مسار من هذه المسارات الأربعة.

ويمثل هذا النموذج المفاهيمي، في مجمله، الإطار المرجعي الذي بُنيت عليه فرضيات الدراسة الحالية وأداتها، إذ تُرجمت مساراته الأربعة إلى أبعاد أربعة قابلة للقياس ضمن استبانة الدراسة، بما يتيح اختبار مدى تطابق هذا الإطار النظري مع إدراكات أفراد العينة الميدانية، وصولاً إلى نتائج تجمع بين الأصالة النظرية المستقاة من الأدبيات السابقة والدقة الإحصائية المستمدة من التحليل الكمي لبيانات الدراسة، كما سيتضح تفصيلاً في الفصلين الرابع والخامس.

خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل الإطار النظري للدراسة عبر أربعة مباحث متكاملة، تناول أولها متغير الاقتصاد الرقمي من مختلف جوانبه المفاهيمية والتطبيقية، وتناول ثانيها وثالثها متغيري الفقر والبطالة على التوالي بوصفهما بُعدي المتغير التابع للدراسة، فيما خصص المبحث الرابع لتحليل العلاقة النظرية والتطبيقية بين هذه المتغيرات، وصولاً إلى صياغة نموذج مفاهيمي شامل يربط بينها. وقد استند هذا الاستعراض إلى مجموعة واسعة من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة، بما يوفر أساساً نظرياً متيناً بُنِيَ عليه منهجية الدراسة الميدانية وأداتها المستخدمة لاختبار فرضياتها، والتي سيتم تفصيلها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث: المنهجية والتصميم

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة والإجراءات التي اتُبعت في تنفيذها، من حيث نوع الدراسة ومنهجها، ومجتمع الدراسة وعينتها وطريقة اختيارها، وأداة الدراسة ومكوناتها، وكيفية التحقق من ثباتها، والأساليب الإحصائية التي استُخدمت بغرض وصف متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة عن تساؤلاتها، وذلك على النحو التالي:

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المسحي، وهو منهج يقوم على توظيف مجموعة من الأدوات البحثية والأساليب الإحصائية التي تساعد في جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها وعرضها إحصائياً، ووصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقة بين متغيراتها. ويُعدّ هذا المنهج من أكثر المناهج ملائمة لموضوع الدراسة المتعلق برصد إدراك أفراد العينة لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة في الدول العربية، نظراً لطبيعة الظاهرة المدروسة التي تعتمد على قياس اتجاهات وإدراكات الأفراد حيال متغير غير قابل للتجربة أو التحكم المخبري.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من الفئات المعنية بالاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وتشمل: العاملين في القطاع الرقمي والتقني، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، والأكاديميين والباحثين المتخصصين، والعاملين في الجهات الحكومية ذات الصلة، إضافة إلى الطلاب الجامعيين وعموم المهتمين بالشأن الاقتصادي الرقمي، مع التركيز على جمهورية مصر العربية كمجال تطبيقي رئيسي ضمن الدول العربية المشمولة بالدراسة. ونظراً لاتساع مجتمع الدراسة وتعدّد حصر إطار معاينة كامل له، اعتمدت الدراسة أسلوب العينة الميسرة (Convenience Sampling)، إذ تم توزيع استبانة إلكترونية عبر منصات التواصل الرقمي على أفراد مجتمع الدراسة في عدد من الدول العربية.

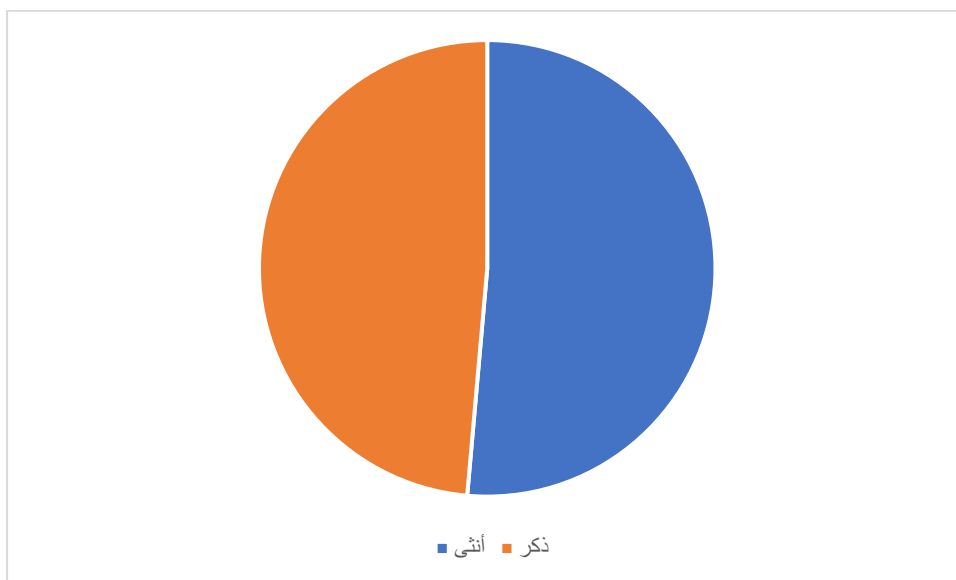
وقد بلغ عدد الاستجابات التي تم جمعها إلكترونياً (118) استجابة، وبعد فحص الاستبانات واستبعاد الاستجابات غير المكتملة، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (109) استبانة، بنسبة استجابة

صالحة بلغت (92.4%)، والجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية العامة:

جدول 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الفئة	العدد	النسبة المئوية
أنثى	55	51.4%
ذكر	52	48.6%
المجموع	109	100%

يتضح من بيانات جدول (1) أن توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس جاء متقارباً إلى حد كبير، حيث بلغت نسبة الإناث (51.4%) بعدد (55) مشاركة، مقابل (48.6%) للذكور بعدد (52) مشاركاً. ويشير هذا التقارب إلى وجود توازن بين الجنسين في العينة، الأمر الذي يعزز من تمثيل مختلف وجهات النظر المتعلقة بموضوع الدراسة، ويحد من احتمالية تأثر النتائج بانحياز مرتبط بالنوع الاجتماعي.

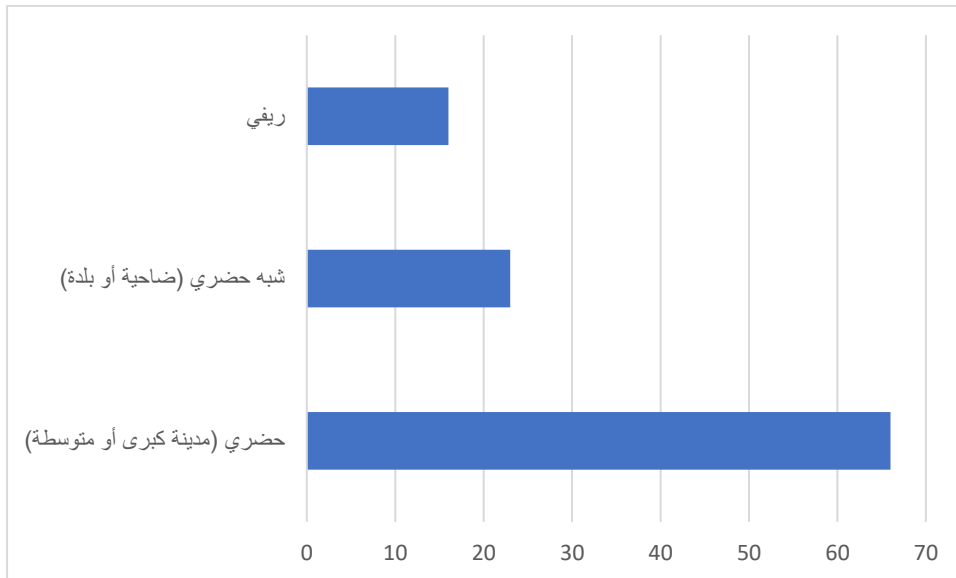


شكل 1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

جدول 2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

النسبة المئوية	العدد	الفئة
62.9%	66	حضري (مدينة كبرى أو متوسطة)
21.9%	23	شبه حضري (ضاحية أو بلدة)
15.2%	16	ريفي
100%	109	المجموع

تشير نتائج جدول (2) إلى أن غالبية أفراد العينة يقيمون في المناطق الحضرية بنسبة (62.9%) وبعدهم (66) فردًا، يليهم المقيمون في المناطق شبه الحضرية بنسبة (21.9%) وبعدهم (23) فردًا، في حين بلغت نسبة المقيمين في المناطق الريفية (15.2%) وبعدهم (16) فردًا. وتعكس هذه النتائج ارتفاع نسبة المشاركين من البيئات الحضرية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الرقمي الذي يتركز بدرجة أكبر في المدن والمراكز الاقتصادية التي تتمتع ببنية تحتية رقمية أكثر تطورًا.

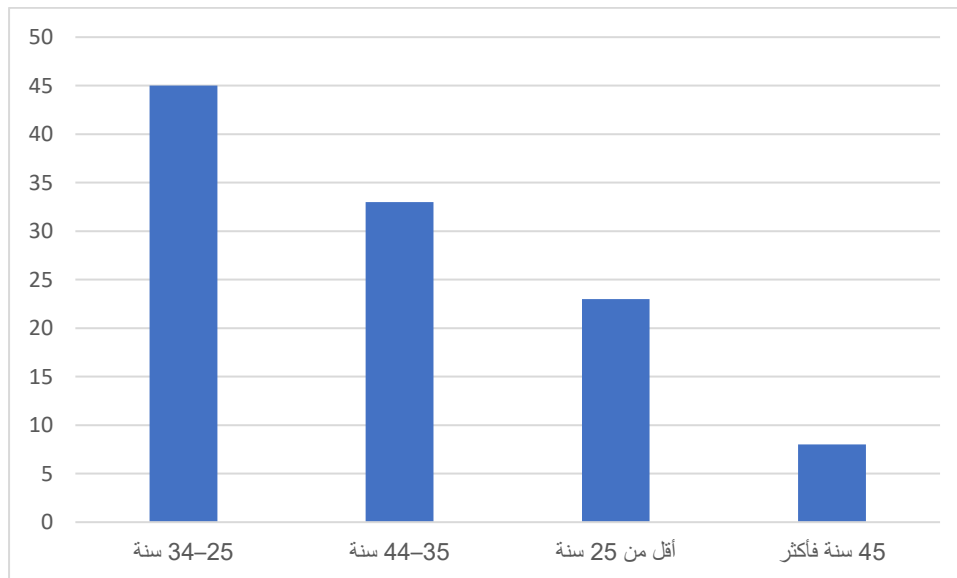


شكل 2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

جدول 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة	العدد	النسبة المئوية
34-25 سنة	45	41.3%
44-35 سنة	33	30.3%
أقل من 25 سنة	23	21.1%
45 سنة فأكثر	8	7.3%
المجموع	109	100%

يبين جدول (3) أن الفئة العمرية (34-25 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (41.3%) وبعدها (45) فردًا، تلتها الفئة العمرية (44-35 سنة) بنسبة (30.3%) وبعدها (33) فردًا، ثم فئة أقل من (25) سنة بنسبة (21.1%) وبعدها (23) فردًا، بينما جاءت الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (7.3%) وبعدها (8) أفراد. وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئات العمرية الأكثر نشاطًا في سوق العمل والأكثر استخدامًا للتقنيات الرقمية.

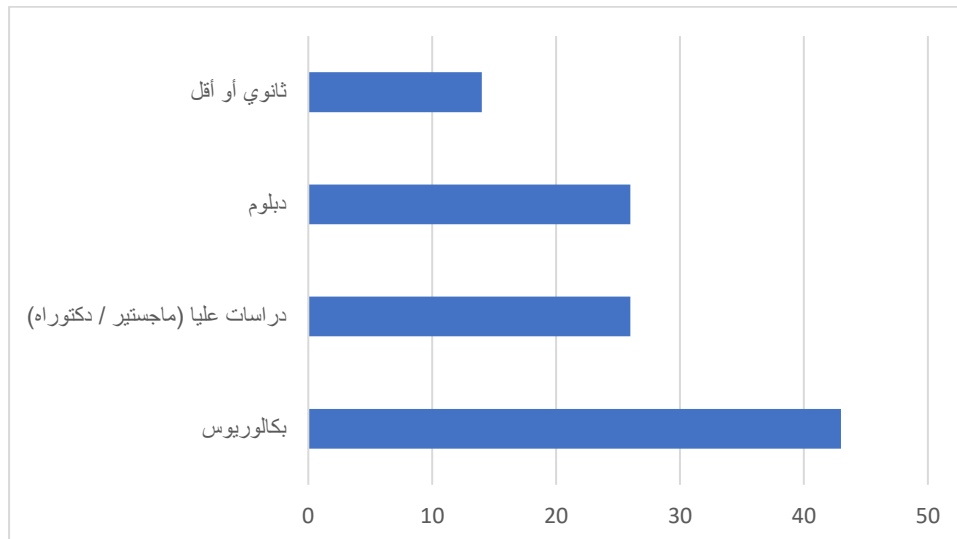


شكل 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	الفئة
39.4%	43	بكالوريوس
23.9%	26	دراسات عليا (ماجستير / دكتوراه)
23.9%	26	دبلوم
12.8%	14	ثانوي أو أقل
100%	109	المجموع

توضح بيانات جدول (4) أن حملة درجة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم (39.4%) بعدد (43) فردًا، بينما تساوت نسبة الحاصلين على الدراسات العليا (الماجستير أو الدكتوراه) مع حملة الدبلوم عند (23.9%) لكل منهما وبعدد (26) فردًا لكل فئة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة أو أقل (12.8%) بعدد (14) فردًا. ويعكس هذا التنوع في المؤهلات العلمية تمثيلًا جيدًا لمستويات تعليمية مختلفة، مع predominance للفئات الجامعية التي ترتبط عادةً بارتفاع الوعي بالتقنيات الرقمية.

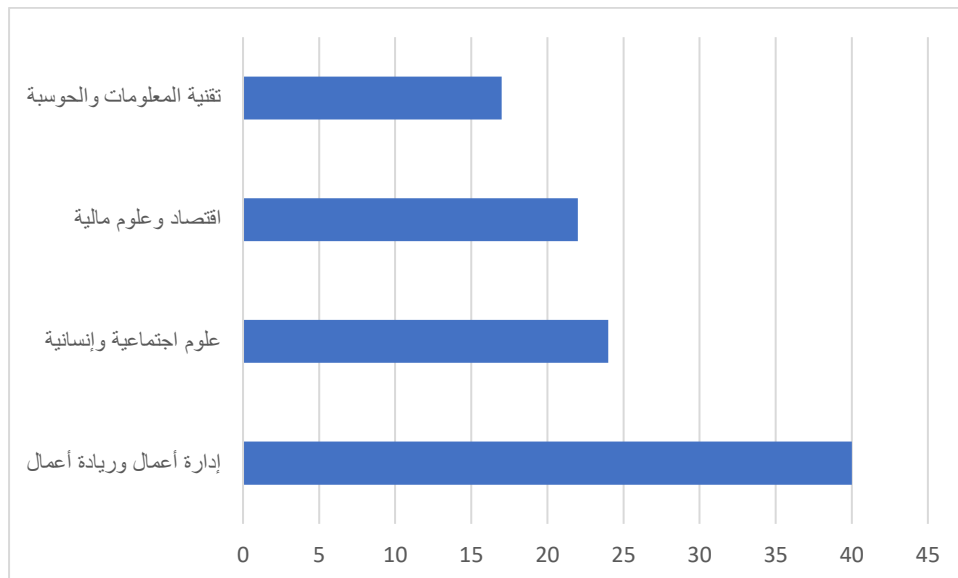


شكل 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	الفئة
38.8%	40	إدارة أعمال وريادة أعمال
23.3%	24	علوم اجتماعية وإنسانية
21.4%	22	اقتصاد وعلوم مالية
16.5%	17	تقنية المعلومات والحوسبة
100%	109	المجموع

تشير نتائج جدول (5) إلى أن تخصص إدارة الأعمال وريادة الأعمال احتل المرتبة الأولى بنسبة (38.8%) وبعده (40) مشاركاً، تلاه تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة (23.3%) وبعده (24) مشاركاً، ثم تخصص الاقتصاد والعلوم المالية بنسبة (21.4%) وبعده (22) مشاركاً، بينما جاء تخصص تقنية المعلومات والحوسبة بنسبة (16.5%) وبعده (17) مشاركاً. ويظهر هذا التوزيع تنوعاً في الخلفيات الأكاديمية للمشاركين بما يسهم في إثراء نتائج الدراسة من زوايا معرفية متعددة.

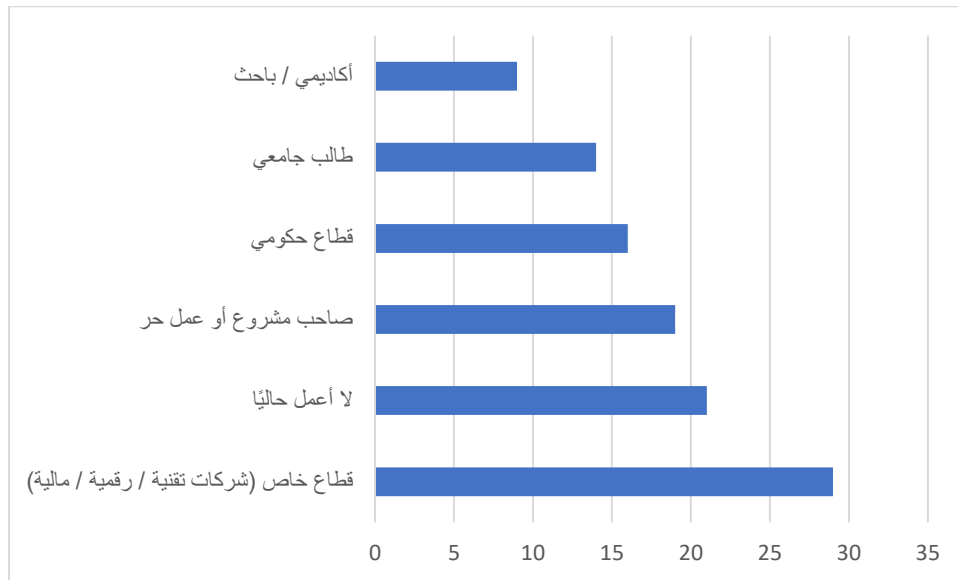


شكل 5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

جدول 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي

النسبة المئوية	العدد	الفئة
26.9%	29	قطاع خاص (شركات تقنية / رقمية / مالية)
19.4%	21	لا أعمل حاليًا
17.6%	19	صاحب مشروع أو عمل حر
14.8%	16	قطاع حكومي
13%	14	طالب جامعي
8.3%	9	أكاديمي / باحث
100%	109	المجموع

يبين جدول (6) أن العاملين في القطاع الخاص يشكلون النسبة الأعلى من أفراد العينة بنسبة (26.9%) وبعده (29) فردًا، يليهم غير العاملين حاليًا بنسبة (19.4%) وبعده (21) فردًا، ثم أصحاب المشروعات والأعمال الحرة بنسبة (17.6%) وبعده (19) فردًا، بينما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي (14.8%)، والطلاب الجامعيين (13%)، والأكاديميين والباحثين (8.3%). ويعكس هذا التنوع المهني شمول العينة لفئات مختلفة ترتبط بدرجات متفاوتة بالاقتصاد الرقمي وسوق العمل.

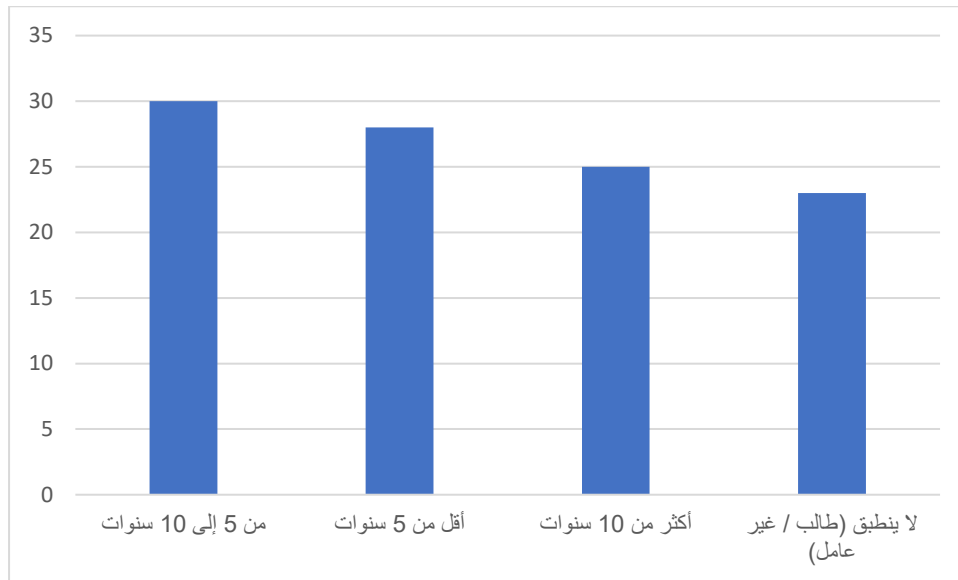


شكل 6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي

جدول 7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الرقمي

النسبة المئوية	العدد	الفئة
28.3%	30	من 5 إلى 10 سنوات
26.4%	28	أقل من 5 سنوات
23.6%	25	أكثر من 10 سنوات
21.7%	23	لا ينطبق (طالب / غير عامل)
100%	109	المجموع

توضح نتائج جدول (7) أن أعلى نسبة من المشاركين تمتلك خبرة تتراوح بين (5-10 سنوات) بنسبة (28.3%) وبعدها (30) فردًا، تليها فئة أقل من (5 سنوات) بنسبة (26.4%)، ثم فئة أكثر من (10 سنوات) بنسبة (23.6%)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا ينطبق عليهم هذا المتغير (الطلاب أو غير العاملين) (21.7%). وتشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة عملية متفاوتة في المجالات الرقمية، مما يعزز من موثوقية آرائهم حول موضوع الدراسة.



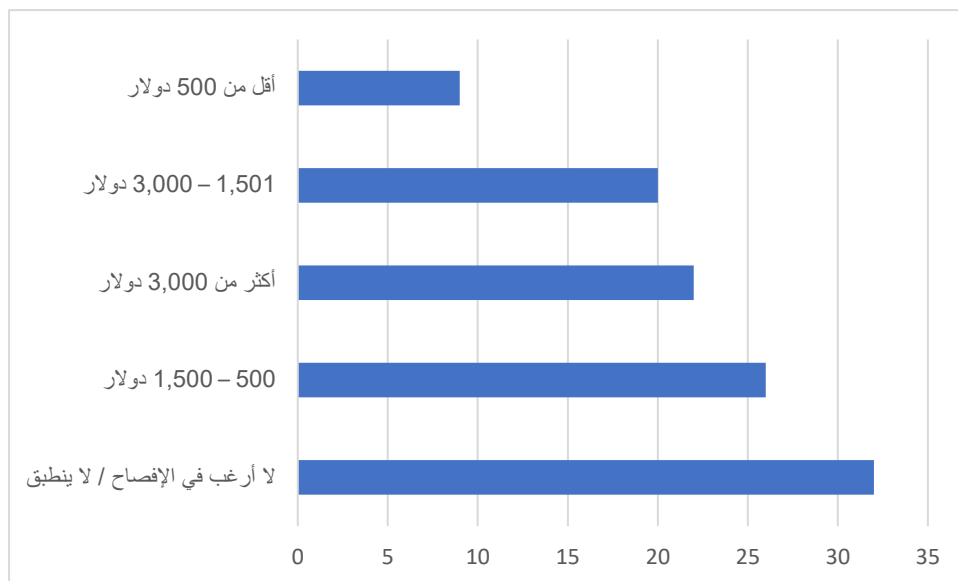
شكل 7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الرقمي

جدول 8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري الفردي

الفئة	العدد	النسبة المئوية
لا أرغب في الإفصاح / لا ينطبق	32	29.4%
500 – 1,500 دولار	26	23.9%
أكثر من 3,000 دولار	22	20.2%
1,501 – 3,000 دولار	20	18.3%
أقل من 500 دولار	9	8.3%
المجموع	109	100%

تشير بيانات جدول (8) إلى أن أعلى نسبة من أفراد العينة فضلت عدم الإفصاح عن مستوى دخلها أو لا ينطبق عليها هذا السؤال، حيث بلغت (29.4%) وبعدد (32) فردًا. وجاءت الفئة التي يتراوح دخلها بين (500–1,500 دولار) في المرتبة الثانية بنسبة (23.9%)، تلتها فئة الدخل الذي يزيد على (3,000 دولار) بنسبة (20.2%)، ثم فئة (1,501–3,000 دولار) بنسبة (18.3%)، وأخيرًا فئة أقل من (500 دولار)

بنسبة (8.3%). ويعكس هذا التوزيع وجود مستويات دخل متنوعة بين أفراد العينة، بما يسمح بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والمتغيرات الاقتصادية بصورة أكثر شمولاً.



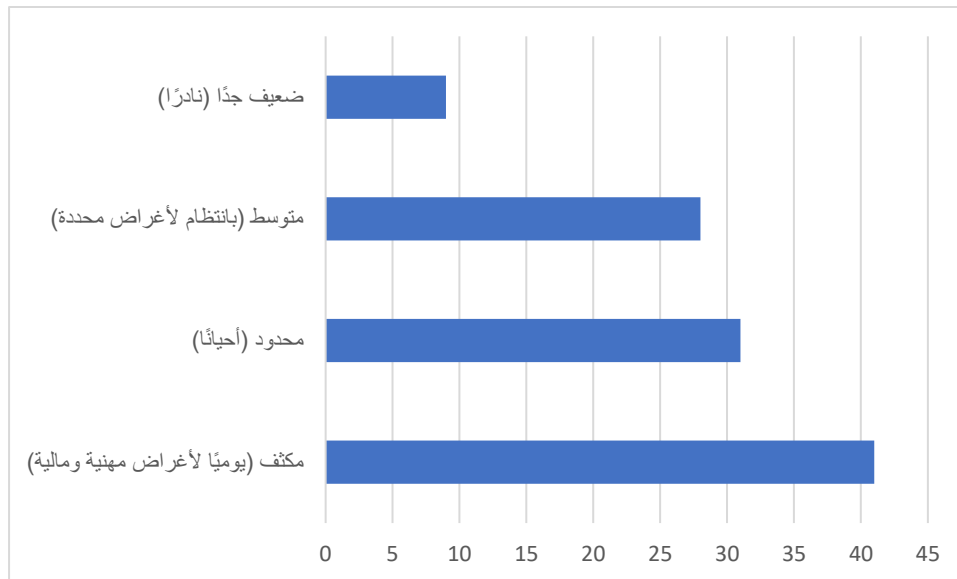
شكل 8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري الفردي

جدول 9 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى استخدام التقنيات الرقمية

النسبة المئوية	العدد	الفئة
37.6%	41	مكثف (يوميًا لأغراض مهنية ومالية)
28.4%	31	محدود (أحيانًا)
25.7%	28	متوسط (بانتظام لأغراض محددة)
8.3%	9	ضعيف جدًا (نادرًا)
100%	109	المجموع

يبين جدول (9) أن الاستخدام المكثف للتقنيات الرقمية جاء في المرتبة الأولى بنسبة (37.6%) وبعده (41) فردًا، يليه الاستخدام المحدود بنسبة (28.4%) وبعده (31) فردًا، ثم الاستخدام المتوسط بنسبة (25.7%) وبعده (28) فردًا، بينما بلغت نسبة الاستخدام الضعيف جدًا (8.3%) وبعده (9) أفراد. وتشير

هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مستوى مرتفعاً أو متوسطاً من استخدام التقنيات الرقمية، وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تتناول دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة، ويعزز من قدرة المشاركين على تقديم استجابات تستند إلى خبراتهم العملية.



شكل 9 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى استخدام التقنيات الرقمية

4.3 أداة الدراسة

تم تطوير استبانة إلكترونية لجمع بيانات الدراسة، بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، وتكوّنت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: تضمّن البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، الدولة العربية محل الإقامة، مكان الإقامة، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في المجال الرقمي، مستوى الدخل الشهري، ومستوى استخدام التقنيات الرقمية).

الجزء الثاني: تضمّن (23) فقرة موزعة على أربعة أبعاد رئيسية وفق مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة)، وهي:

البعد الأول: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر، وتقيسه الفقرات من (1-5).

البعد الثاني: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة، وتقيسه الفقرات من (6-10).

البعد الثالث: إدراك أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية، وتقيسه الفقرات من (11-15).

البعد الرابع: معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة، وتقيسه الفقرات من (16-23)، موزعة على أربعة محاور فرعية: معوقات البنية التحتية، ومعوقات المهارات الرقمية، ومعوقات التشريعات والسياسات، ومعوقات التكلفة وعدم تكافؤ الوصول.

وقد بُنيت فقرات كل بعد بالاستناد إلى مصادر علمية موثقة، وربطت كل مجموعة من الفقرات بفرضية محددة من فرضيات الدراسة، كما هو مبين في ملحق جدول الاتساق المنهجي المرفق بالدراسة.

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي التالي، حيث تم احتساب طول الفئة بقسمة المدى (أكبر قيمة - أصغر قيمة) على عدد المستويات: $1.33 = 3/(5-1)$:

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة / المستوى
من 1.00 - أقل من 2.33	منخفضة
من 2.34 - أقل من 3.66	متوسطة
من 3.67 - 5.00	مرتفعة

5.3 ثبات أداة الدراسة

جرى التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، لكل بُعد من أبعاد الاستبانة على حدة، ولجميع فقرات الأداة مجتمعة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 10 قيم معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لأبعاد أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	البُعد
0.914	5	إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر
0.91	5	إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة
0.927	5	أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية
0.951	8	معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة
0.976	23	جميع فقرات الاستبانة

حيث تبين أن معاملات الثبات لأبعاد الدراسة جاءت مرتفعة، وتراوح بين (0.91) و(0.951)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي لجميع فقرات الأداة (0.976)، وهي قيمة ثبات مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقبول أكاديمياً (0.70)، مما يؤكد صلاحية الأداة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

6.3 المعالجة الإحصائية

بغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم ترميز بيانات الاستبانة وتفرغها وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لوصف خصائص عينة الدراسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة، وترتيب أبعادها حسب أهميتها النسبية بالاعتماد على متوسطاتها الحسابية.

معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

اختبار معامل الالتواء (Skewness) للتحقق من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، تمهيداً لاستخدام الاختبارات المعلمية؛ إذ إن وقوع قيمة معامل الالتواء بين (-3) و(3) يدل على أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة، من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لكل بُعد من أبعاد الدراسة بالقيمة المحايدة لمقياس ليكرت الخماسي (3)، لتحديد ما إذا كان الفرق بين متوسط تقديرات أفراد العينة والقيمة المحايدة دالاً إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة وإجابات أفراد العينة على فقرات استبانة الدراسة، من خلال عرض النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار فرضياتها، وذلك على النحو التالي:

2.4 النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة الأربعة، مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية:

جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأبعاد الدراسة

الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة	4.15	0.71	1	مرتفعة
2	أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية	4.09	0.73	2	مرتفعة
3	دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة	4.07	0.7	3	مرتفعة
4	دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر	4.03	0.76	4	مرتفعة

المتوسط الكلي لجميع أبعاد الدراسة (م = 4.1، ع = 0.68)، وهو ما يقابل درجة موافقة مرتفعة.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (11) وجود درجة إدراك مرتفعة لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.1)، وتراوحت متوسطات الأبعاد ما بين (4.03 – 4.15). وجاء بُعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15)، يليه بُعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية" بمتوسط

(4.09)، ثم بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة" بمتوسط (4.07)، وأخيراً بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر" في الرتبة الرابعة بمتوسط (4.03).

1. دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر

جدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر"

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يُسهم التوسع في الخدمات الرقمية المالية (كالمحافظ الإلكترونية والتمويل الرقمي) في رفع مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل المحدود.	4.14	0.88	1	مرتفعة
2	تُعزز المنصات الرقمية الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية (الشمول المالي الرقمي).	3.95	0.89	5	مرتفعة
3	يُسهم الاستثمار الحكومي والخاص في البنية الرقمية في تقليص نسب الفقر بصورة ملموسة.	4.02	0.88	3	مرتفعة
4	يدعم الاقتصاد الرقمي نمو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الإلكترونية وخدمات التمويل.	4	0.9	4	مرتفعة
5	يوفر التحول الرقمي للفئات الأقل دخلاً قنوات لتسويق منتجاتها وخدماتها وتوليد مصادر دخل إضافية.	4.06	0.85	2	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبُعد	4.03	0.76	–	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (12) أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.95 – 4.14)، حيث جاءت في الرتبة الأولى الفقرة التي تنص على "يُسهم التوسع في الخدمات الرقمية المالية (كالمحافظ الإلكترونية والتمويل الرقمي) في رفع مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل المحدود." بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري

(0.88)، فيما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "تُعزز المنصات الرقمية الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية (الشمول المالي الرقمي)". بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.89).

2. دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة

جدول 13 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة"

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	أفرز الاقتصاد الرقمي تخصصات ووظائف جديدة لم تكن موجودة قبل عقد من الزمن (كمطوري التطبيقات ومحلي البيانات والمسوقين الرقميين).	4.13	0.81	1	مرتفعة
2	أتاحت منصات العمل الحر الرقمية (ك Upwork وما يماثلها) للباحثين عن عمل في الدول العربية الوصول إلى سوق العمل العالمي.	4.06	0.79	3	مرتفعة
3	أسهم نموذج العمل عن بُعد في استيعاب شريحة من العاطلين عن العمل لم تستطع الانخراط في نماذج العمل التقليدية.	4.04	0.83	5	مرتفعة
4	يُوسّع الاقتصاد الرقمي فرص الشباب الجامعيين وحديثي التخرج للدخول إلى سوق العمل عبر مسارات غير تقليدية.	4.05	0.89	4	مرتفعة
5	يؤدي دعم ريادة الأعمال الرقمية (عبر الحاضنات والتمويل الجريء والتشريعات المحفزة) إلى تقليص معدلات البطالة.	4.1	0.78	2	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبُعد	4.07	0.7	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (13) أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.07)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات بين (4.04 - 4.13)، حيث جاءت في الرتبة الأولى الفقرة التي تنص على "أفرز الاقتصاد الرقمي تخصصات ووظائف جديدة لم تكن موجودة قبل عقد

من الزمن (كمطوري التطبيقات ومحلي البيانات والمسوّقين الرقميين). "بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.81)، فيما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "أسهم نموذج العمل عن بُعد في استيعاب شريحة من العاطلين عن العمل لم تستطع الانخراط في نماذج العمل التقليدية." بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.83).

3. أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية

جدول 14 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية"

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	أسهم التحول الرقمي في تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة عبر المنصات الإلكترونية مما انعكس إيجاباً على جودة الحياة.	4.15	0.81	1	مرتفعة
2	يدعم الاقتصاد الرقمي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال تحسين كفاءة توزيع الموارد والخدمات.	4.07	0.82	4	مرتفعة
3	يُقلّص الاقتصاد الرقمي الفجوة بين الفئات الاجتماعية من خلال توفير فرص اقتصادية أكثر شمولاً وتكافؤاً.	4.08	0.82	3	مرتفعة
4	أسهمت الخدمات الحكومية الإلكترونية في تسهيل حصول المواطنين على حقوقهم وخدماتهم بصورة أسرع وأقل كلفة.	4.05	0.86	5	مرتفعة
5	يُسهم الاقتصاد الرقمي في تحسين مؤشرات الحراك الاجتماعي من خلال إتاحة التعليم المهني والتدريب الرقمي للفئات المهمشة.	4.09	0.84	2	مرتفعة
	الدرجة الكلية للبُعد	4.09	0.73	-	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (14) أن جميع فقرات هذا البُعد جاءت بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.09)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.05 - 4.15)، حيث جاءت في الرتبة الأولى الفقرة التي تنص على "أسهم التحول الرقمي في تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة

عبر المنصات الإلكترونية مما انعكس إيجاباً على جودة الحياة." بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.81)، فيما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "أسهمت الخدمات الحكومية الإلكترونية في تسهيل حصول المواطنين على حقوقهم وخدماتهم بصورة أسرع وأقل كلفة." بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.86).

4. معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة

جدول 15 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات بُعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة"

م	الفرقة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	محدودية انتشار شبكات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية تُعَيِّد استفادة سكانها من الاقتصاد الرقمي.	4.16	0.82	6	مرتفعة
2	ضعف البنية التحتية الرقمية (كمراكز البيانات والشبكات والمنصات الحكومية) يُقلِّل من كفاءة الاقتصاد الرقمي وتنافسيته.	4.09	0.83	7	مرتفعة
3	يُمثِّل انخفاض مستوى المهارات الرقمية لدى شريحة واسعة من السكان عائقاً رئيسياً أمام استفادتهم من فرص الاقتصاد الرقمي.	4.19	0.82	1	مرتفعة
4	غياب برامج التدريب والتأهيل المهني الرقمي الملائمة يُعيق إدماج الفئات المهمشة في الاقتصاد الرقمي.	4.17	0.81	4	مرتفعة
5	ضعف التشريعات الناظمة لحماية البيانات والخصوصية الرقمية يُثبِّط ثقة الأفراد والمؤسسات في المعاملات الرقمية.	4.16	0.82	5	مرتفعة
6	غياب سياسات واضحة لدعم ريادة الأعمال الرقمية وتحفيز الاستثمار في التقنية يُعيق توسع الاقتصاد الرقمي.	4.18	0.8	2	مرتفعة
7	ارتفاع تكاليف الأجهزة والاشتراكات الرقمية يحول دون استفادة الأسر محدودة الدخل من الخدمات الرقمية.	4.06	0.86	8	مرتفعة

مرتفعة	3	0.83	4.18	عدم تكافؤ الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية بين المناطق الجغرافية المختلفة يُكزّس التفاوت الاقتصادي ويُضعف العدالة الاجتماعية.	8
مرتفعة	-	0.71	4.15	الدرجة الكلية للبعد	

يتضح من الجدول رقم (15) أن جميع فقرات هذا البعد جاءت بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.15)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.06 – 4.19)، حيث جاءت في الرتبة الأولى الفقرة التي تنص على "يُمثّل انخفاض مستوى المهارات الرقمية لدى شريحة واسعة من السكان عائقاً رئيسياً أمام استفادتهم من فرص الاقتصاد الرقمي". بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.82)، فيما جاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "ارتفاع تكاليف الأجهزة والاشتراكات الرقمية يحول دون استفادة الأسر محدودة الدخل من الخدمات الرقمية". بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.86).

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، تم التحقق من اتباع بيانات أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال حساب معامل الالتواء (Skewness) لكل بُعد، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول 16 نتائج اختبار معامل الالتواء (Skewness) لأبعاد الدراسة

معامل الالتواء (Skewness)	البعد
0.439-	دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر
0.359-	دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة
0.547-	أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية
0.703-	معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة
0.562-	جميع فقرات الاستبانة

يُلاحظ من الجدول رقم (16) أن جميع قيم معامل الالتواء وقعت بين (3-) و(3)، وهي قيم سالبة صغيرة تقترب من الصفر، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريباً، وبالتالي تتوافر شروط استخدام الاختبارات المعلمية، ومنها اختبار (ت) لعينة واحدة.

اختبار الفرضية الأولى:

H10: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بـ: "هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات تقليل الفقر، بحيث يؤدي الاستثمار الرقمي إلى تحسين الدخل وتحقيق الشمول الاقتصادي".

جدول 17 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لُبعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر" (القيمة المحايدة = 3)

الُبعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر	4.03	0.76	14.23	108	0.000*

تشير نتائج الجدول رقم (17) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (14.23) بدرجات حرية (108) وبمستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، وبما أن المتوسط الحسابي للُبعد (4.03) أكبر من القيمة المحايدة للمقياس (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفرية H10 وتُقبل الفرضية البديلة التالية:

H1a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لما يتعلق بـ: "هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات تقليل الفقر، بحيث يؤدي الاستثمار الرقمي إلى تحسين الدخل وتحقيق الشمول الاقتصادي".

اختبار الفرضية الثانية:

H20: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بـ: "يسهم الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الدول العربية".

جدول 18 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لُبعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة" (القيمة المحايدة = 3)

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة	4.07	0.7	15.947	108	0.000*

تشير نتائج الجدول رقم (18) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (15.947) بـدرجات حرية (108) وبمستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، وبما أن المتوسط الحسابي للُبعد (4.07) أكبر من القيمة المحايدة للمقياس (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفرية H20 وتُقبل الفرضية البديلة التالية:

H2a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لما يتعلق بـ: "يسهم الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الدول العربية".

اختبار الفرضية الثالثة:

H30: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدور الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بـ: "يرتبط النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات التنمية الاجتماعية، مما يعزز جودة الحياة ويقلل التفاوتات الاقتصادية".

جدول 19 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لُبعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية" (القيمة المحايدة = 3)

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية	4.09	0.73	15.486	108	0.000*

تشير نتائج الجدول رقم (19) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (15.486) بدرجات حرية (108) وبمستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، وبما أن المتوسط الحسابي للبعد (4.09) أكبر من القيمة المحايدة للمقياس (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفرية H30 وتُقبل الفرضية البديلة التالية:

H3a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لما يتعلق بـ: "يرتبط النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات التنمية الاجتماعية، مما يعزز جودة الحياة ويقلل التفاوتات الاقتصادية."

اختبار الفرضية الرابعة:

H40: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لدور الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بـ: "توجد مجموعة من العوائق التكنولوجية والاجتماعية التي تحد من فعالية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة."

جدول 20 نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لُبعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة" (القيمة المحايدة = 3)

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة	4.15	0.71	16.862	108	0.000*

تشير نتائج الجدول رقم (20) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (16.862) بدرجات حرية (108) وبمستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)،

وبما أن المتوسط الحسابي للبعد (4.15) أكبر من القيمة المحايدة للمقياس (3)، فإن ذلك يشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية. وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفرية H40 وتُقبل الفرضية البديلة التالية:

H4a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لما يتعلق بـ: "توجد مجموعة من العوائق التكنولوجية والاجتماعية التي تحد من فعالية الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة".

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

في ضوء ما تم عرضه من نتائج وصفية في الفصل الرابع، يمكن تلخيص أبرز النتائج المتعلقة بالبيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة فيما يلي:

بيّنت الدراسة وجود درجة إدراك مرتفعة لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة لدى عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع أبعاد الدراسة (4.1)، وهو ما يعكس قناعة عالية لدى المستجيبين بأهمية الاقتصاد الرقمي كأداة تنموية فاعلة في الدول العربية.

جاء بُعد "معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة" في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15)، وقد يُعزى ذلك إلى أن المستجيبين، رغم إدراكهم للدور الإيجابي للاقتصاد الرقمي، ما زالوا يواجهون بصورة مباشرة تحديات تقنية ومجتمعية وتشريعية ملموسة تحدّ من استفادتهم الكاملة منه، وعلى رأسها ضعف المهارات الرقمية وغياب سياسات دعم ريادة الأعمال الرقمية، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه الخصري (2023) والمنشاوي (2024) من وجود فجوة بين الإمكانيات النظرية للاقتصاد الرقمي وواقع الاستفادة الفعلية منه في الدول العربية.

جاء بُعد "أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية" في الرتبة الثانية بمتوسط (4.09)، وقد يُعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة للدور المتنامي للخدمات الحكومية الإلكترونية والتعليم والصحة الرقمية في تحسين جودة الحياة، بما يتسق مع ما توصلت إليه دراسة محمود (2023) من إسهام الاقتصاد الرقمي في تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية المجتمعية.

جاء بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة" في الرتبة الثالثة بمتوسط (4.07)، وقد يُعزى ذلك إلى تنامي فرص العمل الحر والعمل عن بُعد التي أتاحتها المنصات الرقمية، بما يتفق مع نتائج دراسة (Idris & Maikomo 2024) التي أكدت إسهام الاقتصاد الرقمي في تقليل بطالة الشباب عند توافر بنية تحتية وبرامج تدريب مناسبة.

جاء بُعد "دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر" في الرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط (4.03)، وعلى الرغم من كونه في الرتبة الأخيرة مقارنة بالأبعاد الأخرى إلا أن مستواه ما زال مرتفعاً، وقد يُعزى ترتيبه الأخير إلى أن الأثر المباشر للاقتصاد الرقمي على خفض الفقر يبقى في إدراك المستجيبين أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً من أثره على خلق فرص العمل، بما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Usmanova 2022)

من أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والفقر ليست مباشرة وبسيطة، بل تتوسطها عوامل أخرى أبرزها سوق العمل.

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى وجود أثر دال إحصائياً لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر (ت = 14.23، دلالة = 0.000)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بدوي (2025) التي بينت وجود علاقة معنوية سلبية بين الاستثمار الرقمي والفقر في الدول العربية، مما يعني أن توسع الاستثمار الرقمي يسهم في تقليص دائرة الفقر، ويُعزى ذلك إلى دور الخدمات المالية الرقمية والتمويل الإلكتروني في توسيع الشمول المالي للفئات الأقل دخلاً.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية وجود أثر دال إحصائياً لدور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة (ت = 15.947، دلالة = 0.000)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Saeed (2025) ودراسة (Idris & Maikomo 2024) من أن التوسع في التكنولوجيا الرقمية يسهم في خلق فرص عمل جديدة، ويُعزى ذلك إلى ظهور تخصصات ووظائف رقمية حديثة، وانتشار العمل الحر عبر المنصات الرقمية، وهو ما يفتح آفاقاً أمام فئة الشباب وحديثي التخرج بصورة خاصة.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة وجود أثر دال إحصائياً لعلاقة الاقتصاد الرقمي بمؤشرات التنمية الاجتماعية (ت = 15.486، دلالة = 0.000)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المنشاوي (2024) التي أكدت أن الاقتصاد الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال تحسين الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الحكومية الإلكترونية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرابعة وجود دلالة إحصائية لوجود مجموعة من المعوقات التكنولوجية والاجتماعية التي تحد من فعالية الاقتصاد الرقمي (ت = 16.862، دلالة = 0.000)، وهي أعلى الأبعاد من حيث متوسط الاستجابة، وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الخضري (2023) من وجود تحديات هيكلية تتعلق بالبنية التحتية ونقص المهارات الرقمية وتفاوت الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بين المناطق الحضرية والريفية، وهو ما يفسر إدراك المستجيبين المرتفع لهذه المعوقات رغم تسليمهم بالأثر الإيجابي للاقتصاد الرقمي.

3.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

1. ضرورة توسيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وبخاصة شبكات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والنائية، لضمان تكافؤ الوصول إلى خدمات الاقتصاد الرقمي بين مختلف المناطق الجغرافية.
2. العمل على تصميم وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل متخصصة لرفع مستوى المهارات الرقمية لدى الفئات الأقل استفادة من الاقتصاد الرقمي، وبخاصة الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية.
3. سنّ تشريعات وسياسات واضحة وداعمة لريادة الأعمال الرقمية، تشمل حوافز تمويلية وضريبية، وتبسيط إجراءات تأسيس المشروعات الناشئة الرقمية.
4. تحديث الأطر التشريعية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية الرقمية والأمن السيبراني، بما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في المعاملات الرقمية.
5. توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي من خلال دعم المحافظ الإلكترونية وخدمات التمويل الرقمي الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
6. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التحول الرقمي، بما يسهم في خفض تكلفة الأجهزة والاشتراكات الرقمية على الأسر محدودة الدخل.
7. إجراء دراسات مستقبلية تعتمد على بيانات رسمية (Panel Data) لقياس الأثر الكمي المباشر للاقتصاد الرقمي على مؤشرات الفقر والبطالة الفعلية في الدول العربية، بما يكمل النتائج الإدراكية التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

Abstract

This study aimed to identify the role of the digital economy in reducing poverty and unemployment rates in Arab countries. It did so by measuring the sample's perception of the digital economy's role in poverty reduction, its impact on unemployment, and its effect on social development indicators. The study also sought to identify the main obstacles hindering its effectiveness. The study employed a descriptive-analytical survey methodology. Data was collected using an electronic questionnaire consisting of 23 items distributed across four dimensions. This questionnaire was administered to a sample of stakeholders in the digital economy across several Arab countries. A total of 118 responses were received, of which 109 (92.4%) were valid for statistical analysis. The instrument demonstrated a high degree of reliability, with an overall Cronbach's alpha coefficient of 0.976.

The results showed that the sample group's awareness of the digital economy's role in poverty reduction was high ($M=4.03$), as was its role in reducing unemployment ($M=4.07$) and its impact on social development indicators ($M=4.09$). Conversely, awareness of the obstacles limiting the effectiveness of the digital economy was also high ($M=4.15$). Using a one-sample t-test, the results showed statistical significance at the ($\alpha \leq 0.05$) level for all four study hypotheses, with the mean scores for all dimensions exceeding the neutral value of scale (3) by statistically significant differences.

The study concluded that the digital economy plays a positive and statistically significant role in reducing poverty and unemployment and enhancing social development indicators in Arab countries. However, there are real technical, legislative, and societal obstacles that limit maximizing this impact, most notably weak digital skills, the absence of policies supporting digital entrepreneurship, and unequal access to digital services. The study recommended investing in digital infrastructure and training programs, enacting legislation to support data protection and digital entrepreneurship, and expanding digital financial inclusion for low-income groups.

Keywords: Digital economy, poverty, unemployment, social development, Arab countries.

المراجع

1. أدبوب، سارة، ولسبع، مريم. (2025). مخاطر الاقتصاد الرقمي: التحديات الأمنية والخصوصية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 16(1)، 163-178.
2. إسماعيل، عيسى عبد، وأحمد، بشرى عبدالباري. (2021). أهمية الاقتصاد الرقمي وفاعليته في الاقتصاد العالمي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(56)، 464-480.
3. بدر الدين، هشام عبدالسيد الصافي محمد. (2021). الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. المحلل القانوني، 3(2)، 22-63.
4. بدران، محمد حسن الهادي. (2020). دور الاقتصاد المعرفي والرقمي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر. مجلة البحوث الإدارية، 38(4)، 1-33.
5. بدوي، نسرین فايز أحمد. (2025). أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة 2018-2022. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، مج62، ع3، 113 - 154.
6. بدوي، نسرین فايز أحمد. (2025). أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة 2018-2022. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 62(3)، 113-154.
7. بن صالح، منعم. (2024). تطبيقات الاقتصاد الرقمي: الإدارة المغربية نموذجًا. مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، 31(3)، 197-205.
8. الخصري، ياسمين فكري ياسين. (2023). الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س10، ع2، 651 - 685.

9. الخياط، زهراء صالح حمدي، والنمرات، علاء، والمولى، إيمان عبدالمطلب حسن محمد. (2021).
العملات المشفرة وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي. مجلة رؤى اقتصادية، 11(1)، 83-93.
10. الشبيلات، بكر محمد عطية. (2024). الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية. جرش
للبحوث والدراسات، 24(عدد خاص)، 774-800.
11. شحاتة، وفاء بسيوني السيد، ومحمد، سامية أبو بكر صديق. (2025). أثر التحول الرقمي
على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1990-2021). مجلة العلوم التجارية والبيئية،
4(2)، 21-66.
12. شكرين، محمد. (2021). مهارات شغل وظائف الاقتصاد الرقمي: الجزائر وحتمية التكيف.
مجلة المالية والأسواق، 8(1)، 465-483.
13. عبدالسلام، سارة محمود إبراهيم، والعشري، مشيرة محمد حسن. (2023). الاقتصاد الرقمي
وعلاقته بالتنمية الاجتماعية: دراسة حالة على بعض الدراسات والبحوث المرجعية. المجلة العلمية
لكلية الآداب، 12(5)، 23-50.
14. عبدالقادر، مراد. (2025). استخدام الخوارزميات الجينية البسيطة والمتوازية الجزرية في
تحديد درجات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة المتكاملة للتنبؤ
بمعدلات البطالة في الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، 16(2)، 871-883.
15. قاسم، دنيا أحمد عبدالحكيم، ونديم، إيهاب عز الدين إبراهيم، وعاشور، أحمد. (2022).
الاقتصاد الرقمي: مفهومه، أنواعه، مؤشرات قياسه. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 4(4)، 245-
263.
16. القب، أمير سمير عبداللطيف. (2025). أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي على تعزيز التنمية
المستدامة في فلسطين. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 11(2)، 319-338.

17. قبايلي، الحاجة. (2025). أثر الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2024. مجلة الاقتصاد والبيئة، 8(2)، 113-135.
18. محمود، سارة. (2023)، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط، 12(5)، 23-50.
19. مصطفى، عبدالرحمن فرج السيد. (2022). دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج13، ملحق ، 1437 - 1460.
20. معروف، رمضان علي السيد. (2025). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر وماليزيا: دراسة مقارنة. مجلة البحوث التجارية، 47(1)، 890-927.
21. المنشاوي، شيرين. (2024)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي، آفاق عربية وإقليمية، 9(15)، 205-233.
22. يوسف، أحمد سمير أبو الفتوح. (2023). استراتيجية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحويل الرقمي بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2(2)، 79-128.
23. Auerbach, P., & Green, F. (2025). Reformulating the critique of human capital theory. *Journal of Economic Surveys*, 39(5), 1839-1851.
24. Azu, N. P., Jelivov, G., Aras, O. N., & Isik, A. (2021). Influence of digital economy on youth unemployment in West Africa. *Transnational Corporations Review*, 13(1), 32-42.
25. Denhere, V. (2024). Digital inclusion and implications on poverty and unemployment: policy recommendations. *AfricaGrowth Agenda*, 21(1), 8-11.

- 26.Ebom-Jebose, A. (2025). Enhancing digital skills education for sustainable development and unemployment reduction in the digital economy. *European Journal of Innovative Studies and Sustainability*, 1(1), 24-30.
- 27.Edeji, O. C. (2024). Neo-liberalism, human capital theory and the right to education: Economic interpretation of the purpose of education. *Social Sciences & Humanities Open*, 9, 100734.
- 28.Fodranová, I., & Antalová, M. (2021). How can digital sharing economy reduce unemployment?. *Journal of technology management & innovation*, 16(1), 51-57.
- 29.Idris, M., & Maikomo, J. M. (2024). Impact of digital economy on youth unemployment in Nigeria. *KASU Journal of Economics and Development Studies*, 10(2), 25-38.
- 30.Kelikume, I. (2021). Digital financial inclusion, informal economy and poverty reduction in Africa. *Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy*, 15(4), 626-640.
- 31.Ma, W., Nian, H., Zheng, Y., & Ma, R. (2025). Inhibit or Promote: Assessing the Impact of Digital Economy on Poverty Reduction in the Belt and Road Initiative Countries. *Applied Spatial Analysis and Policy*, 18(4), 132.
- 32.Mirgorodskaya, M. G., Rustamova, I. T., & Grachev, S. A. (2020, May). Digitalization of Economy as the Economic Growth and Unemployment Risk Decrease Factor. In 2nd International Scientific and Practical Conference “Modern Management Trends and the Digital Economy: from Regional Development to Global Economic Growth”(MTDE 2020) (pp. 661-666). Atlantis Press.
- 33.Mohamed Abdel Razek Youssef, A. (2022). The role of the digital economy in sustainable development. *International Journal of Humanities and Language Research*, 5(2), 13-25.

- 34.Saeed, A. M. M. (2025). The Role of the Digital Economy in Enhancing Economic Growth and Reducing Unemployment in Developing Countries. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 4633-4643.
- 35.Saeed, A. M. M. (2025). The Role of the Digital Economy in Enhancing Economic Growth and Reducing Unemployment in Developing Countries. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 4633-4643.
- 36.Skiter, N. N., Ketko, N. V., Rogachev, A. F., Gushchina, E. G., & Vitalyeva, E. M. (2021). Institutional poverty as one of the main threats to the digital economy. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 41(1-2), 15-23.
- 37.Usmanova, A. (2022, December). The impact of financial development and unemployment on poverty rate in the context of digital economy in Uzbekistan. In *Proceedings of the 6th International Conference on Future Networks & Distributed Systems* (pp. 684-689).

الملاحق

استبيان دراسة

دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية

شهدت الدول العربية خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في تطبيقات الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح أحد المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وقد أتاح هذا التحول فرصاً جديدة لزيادة الإنتاجية، وتعزيز ريادة الأعمال، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، إضافة إلى توفير أنماط حديثة من فرص العمل.

وفي إطار هذا البحث، نسعى إلى التعرف على إدراك المشاركين حول مدى إسهام الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة، وتأثيره في مؤشرات التنمية الاجتماعية، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحدّ من الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

مجتمع الدراسة المستهدف: يستهدف هذا الاستبيان فئات متعددة من المعنيين بالاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وتشمل: العاملين في القطاع الرقمي والتقني، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، والأكاديميين والباحثين المتخصصين، والعاملين في الجهات الحكومية ذات الصلة، إضافة إلى الطلاب الجامعيين وعموم المهتمين بالشأن الاقتصادي الرقمي.

نؤكد أن جميع البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بسرية تامة. نأمل الإجابة عن جميع العبارات بدقة وموضوعية.

البيانات الديموغرافية

1. الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

2. الدولة العربية التي تقيم فيها حالياً

(يُرجى الكتابة): _____

3. مكان الإقامة

☐ حضري (مدينة كبرى أو متوسطة)

☐ شبه حضري (ضاحية أو بلدة)

☐ ريفي

4. الفئة العمرية

☐ أقل من 25 سنة

☐ 25-34 سنة

☐ 35-44 سنة

☐ 45 سنة فأكثر

5. المؤهل العلمي

☐ ثانوي أو أقل

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا (ماجستير / دكتوراه)

6. التخصص / المجال الأكاديمي أو المهني

☐ اقتصاد وعلوم مالية

☐ تقنية المعلومات والحوسبة

☐ إدارة أعمال وريادة أعمال

☐ علوم اجتماعية وإنسانية

☐ تخصص آخر: _____

7. طبيعة العمل الحالي

☐ قطاع حكومي (جهات إدارية أو تقنية ذات صلة بالتحول الرقمي)

☐ قطاع خاص (شركات تقنية / رقمية / مالية)

☐ صاحب مشروع أو عمل حر (Freelancer / Entrepreneur)

☐ أكاديمي / باحث

☐ طالب جامعي

☐ لا أعمل حاليًا

8. سنوات الخبرة في المجال الرقمي أو ذي الصلة

☐ أقل من 5 سنوات

☐ من 5 إلى 10 سنوات

☐ أكثر من 10 سنوات

☐ لا ينطبق (طالب / غير عامل)

9. مستوى الدخل الشهري الفردي (بالدولار الأمريكي تقريبًا أو ما يعادله)

☐ أقل من 500 دولار

☐ 500 – 1,500 دولار

☐ 1,501 – 3,000 دولار

☐ أكثر من 3,000 دولار

☐ لا أرغب في الإفصاح / لا ينطبق

10. مستوى استخدامك الشخصي للتقنيات الرقمية في حياتك اليومية أو العملية

☐ مكثف (أستخدمها يوميًا لأغراض مهنية ومالية ومتعددة)

☐ متوسط (أستخدمها بانتظام لأغراض محددة)

☐ محدود (أستخدمها أحيانًا)

☐ ضعيف جدًا (نادرًا ما أستخدمها)

ثانيًا: محاور الدراسة (مقياس ليكرت الخماسي)

تعليمات: يُرجى وضع علامة (✓) في الخانة التي تعكس درجة موافقتك على كل عبارة:

الدرجة	الرمز
أوافق بشدة	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق بشدة	1

البعد الأول: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر

مصدر البعد وتوثيقه: بُنيت عبارات هذا البعد بالاستناد إلى: Dabbous & Tarhini (2021)؛ ESCWA

World Bank (2021) "World Digital Economy and Poverty Reduction in Arab Region

Development Report: Data for Better Lives". وقد طُوِّرت العبارات لتعكس السياق العربي.

الفرضية المرتبطة: هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومعدلات تقليل الفقر، بحيث يؤدي

الاستثمار الرقمي إلى تحسين الدخل وتحقيق الشمول الاقتصادي.

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
يُسهم التوسع في الخدمات الرقمية المالية (كالمحافظ الإلكترونية والتمويل الرقمي) في رفع مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل المحدود.	☐	☐	☐	☐	☐
تُعزز المنصات الرقمية الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية (الشمول المالي الرقمي).	☐	☐	☐	☐	☐
يُسهم الاستثمار الحكومي والخاص في البنية الرقمية في تقليص نسب الفقر بصورة ملموسة.	☐	☐	☐	☐	☐
يدعم الاقتصاد الرقمي نمو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تسهيل	☐	☐	☐	☐	☐

					الوصول إلى الأسواق الإلكترونية وخدمات التمويل.
☐	☐	☐	☐	☐	يوفر التحول الرقمي للفئات الأقل دخلاً قنوات لتسويق منتجاتها وخدماتها وتوليد مصادر دخل إضافية.

البعد الثاني: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة

مصدر البعد وتوثيقه: استند في بناء هذا البعد إلى: ILO (2023) "World Employment and Social Outlook: The Value of Essential Work"؛ Katz & Krueger (2019) حول أثر الاقتصاد الرقمي على أسواق العمل؛ وتقارير OECD (2021) حول العمل عن بُعد والتوظيف الرقمي. وقد رُوعي التمييز بين جوانب مختلفة من خلق فرص العمل.

الفرضية المرتبطة: يُسهم الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الدول العربية.

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
أفرز الاقتصاد الرقمي تخصصات ووظائف جديدة لم تكن موجودة قبل عقد من الزمن (كمطوري التطبيقات، ومحلي البيانات، والمسوّقين الرقميين).	☐	☐	☐	☐	☐
أتاحت منصات العمل الحر الرقمية (كـ Upwork و MRF وما يماثلها) للباحثين عن	☐	☐	☐	☐	☐

					عمل في الدول العربية الوصول إلى سوق العمل العالمي.
☐	☐	☐	☐	☐	أسهم نموذج العمل عن بُعد في استيعاب شريحة من عاطلين عن العمل لم تستطع الانخراط في نماذج العمل التقليدية (كذوي الإعاقة وريبات البيوت).
☐	☐	☐	☐	☐	يُوسّع الاقتصاد الرقمي فرص الشباب الجامعيين وحديثي التخرج للدخول إلى سوق العمل عبر مسارات غير تقليدية.
☐	☐	☐	☐	☐	يؤدي دعم ريادة الأعمال الرقمية (عبر الحاضنات والتمويل الجريء والتشريعات المحفزة) إلى تقليص معدلات البطالة من خلال خلق مشروعات مُولدة للوظائف.

البعد الثالث: إدراك أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية

مبرر إدراج هذا البعد: وفقاً للإطار النظري للدراسة، تُعدّ مؤشرات التنمية الاجتماعية (جودة الحياة، وتقليص الفجوات الاقتصادية، وتحسين الخدمات) أحد أبعاد الأثر الشامل للاقتصاد الرقمي، وهو ما يؤكده إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

المصادر: UNDP (2022)؛ "UN-ESCWA (2021) Digital Arab Region"؛ Bukht & Heeks (2017).

الفرضية المرتبطة: يرتبط النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الرقمي ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات التنمية الاجتماعية.

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
أسهم التحول الرقمي في تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة عبر المنصات الإلكترونية مما انعكس إيجاباً على جودة الحياة.	☐	☐	☐	☐	☐
يدعم الاقتصاد الرقمي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال تحسين كفاءة توزيع الموارد والخدمات.	☐	☐	☐	☐	☐
يُقلّص الاقتصاد الرقمي الفجوة بين الفئات الاجتماعية من خلال توفير فرص اقتصادية أكثر شمولاً وتكافؤاً.	☐	☐	☐	☐	☐
أسهمت الخدمات الحكومية الإلكترونية في تسهيل حصول المواطنين على حقوقهم وخدماتهم بصورة أسرع وأقل كلفة.	☐	☐	☐	☐	☐
يُسهم الاقتصاد الرقمي في تحسين مؤشرات الحراك الاجتماعي من خلال إتاحة التعليم المهني والتدريب الرقمي للفئات المهمشة.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الرابع: معوقات الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر والبطالة

مصدر البعد وتوثيقه: صُنِفَت المعوقات وفق أطر تحليلية معتمدة في الأدبيات، منها: (ITU (2023) "Measuring Digital Development"؛ "Global Digital Infrastructure" (2023) World Economic Forum "Index"؛ Acemoglu & Restrepo (2019) حول الفجوة الرقمية.

الفرضية المرتبطة: توجد مجموعة من العوائق التكنولوجية والاجتماعية التي تحدّ من فعالية الاقتصاد الرقمي.

العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
المحور الفرعي أ: معوقات البنية التحتية الرقمية					
محدودية انتشار شبكات الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية والناحية تُقيّد استفادة سكانها من الاقتصاد الرقمي.	☐	☐	☐	☐	☐
ضعف البنية التحتية الرقمية (كمراكز البيانات والشبكات والمنصات الحكومية) يُقلّل من كفاءة الاقتصاد الرقمي وتنافسيته.	☐	☐	☐	☐	☐
المحور الفرعي ب: معوقات المهارات الرقمية والتأهيل البشري					
يُمثّل انخفاض مستوى المهارات الرقمية لدى شريحة واسعة من السكان	☐	☐	☐	☐	☐

					عائقًا رئيسيًا أمام استفادتهم من فرص الاقتصاد الرقمي.
☐	☐	☐	☐	☐	غياب برامج التدريب والتأهيل المهني الرقمي الملائمة يُعيق إدماج الفئات المهمشة في الاقتصاد الرقمي.
المحور الفرعي ج: معوقات التشريعات والسياسات الرقمية					
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف التشريعات النازمة لحماية البيانات والخصوصية الرقمية يُثبِّط ثقة الأفراد والمؤسسات في المعاملات الرقمية.
☐	☐	☐	☐	☐	غياب سياسات واضحة لدعم ريادة الأعمال الرقمية وتحفيز الاستثمار في التقنية يُعيق توسع الاقتصاد الرقمي.
المحور الفرعي د: معوقات التكلفة وعدم تكافؤ الوصول					
☐	☐	☐	☐	☐	ارتفاع تكاليف الأجهزة والاشتراكات الرقمية يحول دون استفادة الأسر محدودة الدخل من الخدمات الرقمية.
☐	☐	☐	☐	☐	عدم تكافؤ الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية بين المناطق الجغرافية المختلفة يُكرِّس التفاوت الاقتصادي ويُضعف العدالة الاجتماعية.

ملحق: جدول الاتساق المنهجي

رقم العبارة	البعد	الفرضية المرتبطة
1 – 5	البعد الأول: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من الفقر	الفرضية الأولى
6 – 10	البعد الثاني: إدراك دور الاقتصاد الرقمي في الحد من البطالة	الفرضية الثانية
11 – 15	البعد الثالث: أثر الاقتصاد الرقمي على مؤشرات التنمية الاجتماعية	الفرضية الثالثة
16 – 17	البعد الرابع (أ): معوقات البنية التحتية	الفرضية الرابعة
18 – 19	البعد الرابع (ب): معوقات المهارات الرقمية	الفرضية الرابعة
20 – 21	البعد الرابع (ج): معوقات التشريعات والسياسات	الفرضية الرابعة
22 – 23	البعد الرابع (د): معوقات التكلفة والوصول	الفرضية الرابعة